المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الأربعاء 14 كانون الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

.اقرار القوانين لتبييض درعي وسيطرة بن غبير على الشرطة وايضا اقرار قانون لسيطرة سموتريتش على منسق أعمال الحكومة في الضفة

.امرأتان بإمكانهما وقف درعي ونتنياهو اذا اجتازوا الخطوط الحمراء: رئيسة المحكمة العليا والمستشارة القانونية للحكومة

.افتتاحية الصحيفة: خدمات الخاوة نتنياهو: فهو على استعداد ان يبيع الدولة ويرهن مستقبلها من اجل العودة لرئاسة الحكومة

.يوسي فرتر: من اجل التهرب من محاكمته.. نتنياهو يخضع لمبتزيه من شركائه

.سامي بيرتس: حكومة نتنياهو غير شرعية

معاريف:

.الرعب في المدارس: طعن طالب في مدرسة يهودية وإصابته بجروح خطيرة

.اعتداء على الأطفال جنسيا في مستشفيات من قبل ممرض يهودي في مستشفى رمبام في حيفا، وأخر في مستشفى تل هشومير

.261 ألف ولد تحت خط الخطر من العنف

.التقدم في المفاوضات مع الحريديم: سيحصلون على مليار شيقل سنويا للمعاهد الدينية

. 35من أعضاء الكنيست قدموا اقتراح قانون لإلغاء قانون الانفصال في شمال الضفة من أجل العودة الى مستوطنة "حومش" المخلاة

.الجيش يدعم الجندي قاتل الطفلة جنى زكارنة في جنين

يديعوت احرونوت:

.اقرار قانون بن غفير بالقراءة التمهيدية: الخطوة الأولى للسيطرة الكاملة على وزارة الأمن القومي بخطوة غير مسبوقة

.المفتش العام للشرطة السابق روني الشيخ: ما كنت أوافق سيطرة جسم سياسي على الشرطة وأنا قلق على مصير اسرائيل

.القوانين الأولى التي أقرت: قانون بن غفير، قانون سموتريشن الذي يسمح بوزيرين بوزارة واحدة- وتسلم سموتريش المسؤولية على تنسيق عمل الحكومة في المناطق المحتلة)، وقانون درعي، وقانون نتنياهو الذي يمنع أربعة أعضاء من الانفصال عن حزبهم (خوفا من انسحاب أربعة أعضاء من الليكود من الحزب).

.القضايا التي يمكن ان تثير الخلاف بين الحكومة الجديدة والادارة الاميركية: قضايا قتل شيرين أبو عاقلة، وجنى زكارنة، ومطالبة الادارة الاميركية لإسرائيل بتحمل المسؤولية وإخلاء الخان الأحمر، ومسافر يطا، وسوسيا، والبناء في المناطق المصنفة "اي 1 "

.أبو ظبي تسيطر على أكبر شركة تأمين في اسرائيل بعد شراء أسهم في شركة الفينكس للتأمين بمبلغ 2.3 مليار شاقل

تايمز أوف اسرائيل:

.أعضاء الكنيست يقدمون مشاريع قانون للسماح لدرعي بتولي منصب وزاري، ومنح بن غفير وسموتريتش صلاحيات واسعة

* * *

مقالات

تايمز أوف اسرائيل: أعضاء الكنيست يقدمون مشاريع قانون للسماح لدرعي بتولي منصب وزاري، ومنح بن غفير وسموتريتش صلاحيات واسعة

الكتلة التي يقودها الليكود تسارع لتمرير التشريعات الحاسمة للائتلاف القادم، وتسعى لتوسيع وإعادة تشكيل السلطات الوزارية، ومنع تمرد أعضاء الكنيست

بقلم كاري كيلر-لين

بعد ساعات من انتخاب رئيس جديد للكنيست من كتلتهم، فاز أعضاء الائتلاف القادم في تصويت تمهيدي على أربعة مشاريع قانون، بعضها مثيرة للجدل للغاية، تم وضعها كشرط مسبق لتشكيل الحكومة المتشددة تحت قيادة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو.

بناءً على طلب شركاء الليكود من اليمين المتطرف والمتدينين، ستعزز ثلاثة من مشاريع القانون مناصب وسلطات رئيسية: توسيع سلطة وزير الأمن القومي – المقرر أن يكون رئيس "عوتسما يهوديت" إيتامار بن غفير – على الشرطة (أغلبية 61 صوتًا مقابل 53)؛ تمهيد الطريق أمام زعيم حزب يقضي عقوبة مع وقف التنفيذ – أرييه درعي من "شاس" – لرئاسة ثلاث وزارات (62-53)؛ وتمكين عضو في "الصهيونية الدينية"، زعيم الحزب بتسلئيل سموتريتش، لتولي منصب وزير مستقل في وزارة الدفاع يسيطر على البناء في الضفة الغربية.(61-51) والمشروع الرابع يجعل من الصعب على أعضاء الكنيست المتمردين الانفصال عن فصائلهم البرلمانية دون عقوبات، وهو مشروع قانون طالب فيه الليكود على وجه التحديد (أغلبية 61 صوتًا مقابل 52).

متجاوزا أول عقبات تشريعية ثمانية أيام قبل انتهاء التفويض الممنوح لنتنياهو لتشكيل الحكومة في 21 ديسمبر، يسارع الائتلاف القادم لانهاء عمليات التصويت في أوائل الأسبوع المقبل. وكان انتخاب ياريف ليفين رئيسًا للكنيست في وقت سابق من يوم الثلاثاء حاسما لمنح الائتلاف القادم السيطرة على جدول التصويت؛ بعدها، سيسارع رئيس اللجنة المنظمة للكنيست، عضو الكنيست من حزب الليكود يوآف كيش، لتحويل مشاريع القانون إلى اللجان استعدادًا لجولة التصويت التالية. بالإضافة إلى الليكود، جميع الأحزاب الخمسة الأخرى التي على وشك تشكيل أكثر حكومة محافظة في تاريخ إسرائيل دعمت مشاريع القانون. ويحذر أعضاء المعارضة من أن مشاريع القانون تعرض الديمقراطية والأمن للخطر، فضلاً عن تقويض النظام القانوني.

ويتطلب تعيين وزير مستقل مسؤول عن سياسة البناء في الضفة الغربية داخل وزارة الدفاع تعديل أحد قوانين الأساس شبه الدستورية في إسرائيل، والتي على الرغم من مكانتها الخاصة، يمكن تغييرها بسهولة من خلال تمرير مشروع قانون بدعم من 61 عضوًا على الأقل من أعضاء الكنيست.

سموتريتش، الذي من المتوقع أن يتولى المنصب الجديد في وزارة الدفاع، مؤيد شديد للاستيطان ويدافع عن ضم أراضي الضفة الغربية. واتهم وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس التحالف القادم بمحاولة إنشاء وزارة دفاع موازية تكون مسؤولة عن الضفة الغربية، وحذر من أنه لم يتم تحديد حدود السلطة بوضوح في مسودة اتفاقيات الائتلاف. وأضاف أنه إلى جانب الصلاحيات الموسعة الموعودة لبن غفير في وزارة الشرطة – المقرر أن تشمل نقل قسم حرس الحدود في الضفة الغربية من قيادة الجيش الإسرائيلي إلى الشرطة – فإن توزيع مسؤوليات وزارة الدفاع على هرميات قيادية مختلفة سيضر بالأمن. وقال لأعضاء الائتلاف المقبل: "من أجل تشكيل حكومة، أنتم تفككون الأمن."

ويرى المنتقدون أن تكليف وزير قومي متطرف بالمسؤولية على بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية قد يخلق وضعا

شبيها بالضم. ومخاطبا سموتريتش، قال غانتس إن الضم الفعلي سيكون أسوأ من الضم الرسمي، وتحدى الوزير القادم لإجبار إسرائيل على الخروج من مأزقها في الضفة الغربية.

وال غانتس متحدثا عن الضفة الغربية، التي تخضع لحكم الجيش الإسرائيلي العسكري منذ السيطرة عليها خلال حرب الأيام الستة عام 1967، "إذا كانت الرغبة هي وضع الإقليم تحت السيطرة المدنية، فلا تخترعوا مكاتب وإدارات، وتطبقوا قوانين خاصة. ابسطوا السيادة وتعاملوا مع العواقب." وقال غانتس: "حتى رئيس الوزراء المكلف نتنياهو يعرف أن الضم الأحادي الجانب سيكون كارثة أمنية ونهاية للرؤية الصهيونية لدولة يهودية وديمقراطية."

وفشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في صياغة سياسة نهائية تجاه المنطقة التي يقطنها ما يقرب من 3 ملايين فلسطيني وحوالي 500,000 مستوطن إسرائيلي. وبدلاً من ذلك، تواصل السماح بالاستيطان اليهودي مع تصاريح، بينما تتجنب في الوقت نفسه بسط سيادتها على المنطقة. وتخشى إسرائيل من أن يخلق دمج السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية كمواطنين في الدولة اليهودية أزمة ديموغرافية تهدد الأغلبية اليهودية في البلاد. وفي الوقت نفسه، فإن السيناريو البديل – الضم دون منح الحقوق الكاملة للسكان الفلسطينيين

– قد يعتبره المجتمع الدولي فصل عنصري، وهو احتمال لا يخشى بعض أعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة منه.

وبينما من المقرر أن يقوم بن غفير من "عوتسما يهوديت" بإدراج جزء من أمن الضفة الغربية في حقيبته، فإن توجيهات الشرطة الجديدة التي تم تمريرها في قاعة الكنيست يوم الثلاثاء تناولت خضوع المفوض العام للشرطة لبن غفير بصفته وزيرا للأمن القومي. وقال وزير الأمن العام المنتهية ولايته عومر بارليف في النقاش الذي سبق التصويت إن توسيع صلاحيات وزير الشرطة سيهدد بتحويل إسرائيل إلى "دولة بوليسية."

وقال بارليف إنه بينما يهدف مشروع القانون إلى خلق علاقة قيادة بين وزير الشرطة والمفوض العام للشرطة على غرار خضوع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي لوزير الدفاع، فإن المقارنة غير مناسبة. الجيش الإسرائيلي يعمل ضد التهديدات الخارجية، بينما تتعامل الشرطة مع المواطنين الإسرائيليين. وبالتالي، كما قال، يجب أن تبقى أولوية القانون الإسرائيلي دون منازع، حتى أمام توجيهات الوزير المسؤول. وقال بارليف أيضا إنه لا يوجد حاجة لتوسيع سلطة الوزير، مدعيا أنه "لم يواجه صعوبة" في وضع سياسات ضمن السلطات القائمة.

ورد بن غفير بالقول إن بارليف قد انزعج من حدود سلطته، وأنه "فجأة عندما نحن نقترح الأمر، يصبح ذلك غير ديمقراطي ويضر بحقوق الإنسان؟"؛ وفي تغيير محتمل آخر لقانون أساس، صوت الكنيست لصالح مشروع قانون من شأنه أن يسمح لزعيم "شاس" درعي بتولي منصب وزير الداخلية والصحة، ولاحقًا في ولاية الكنيست، وزير المالية، على الرغم من الحكم مع وقف التنفيذ بحقه بتهمة الاحتيال الضريبي. ويمنع القانون الحالي أي شخص من تولي منصب وزير إذا حكم عليه بالسجن خلال السنوات السبع الماضية. إلا أن القانون مبهم بشأن ما إذا كان هذا ينطبق على الأحكام بالسجن الفعلي فقط، أم أنه يشمل أحكام مع وقف التنفيذ أيضًا، وقد أوصت المستشارة القانونية للحكومة بأن يبت رئيس لجنة الانتخابات المركزية في الأمر. وفي حال تمريره، فسوف يلغي التعديل على قانون الأساس الحاجة إلى تحويل القضية إلى لجنة الانتخابات المركزية.

وقال وزير العدل المنتهية ولايته غدعون ساعر إن الإجراء "يتجاوز القانون."

كما وافق الكنيست بسرعة على مشروع قانون طرحه الليكود يجعل من الصعب على أعضاء الكنيست المتمردين الانفصال عن فصائلهم البرلمانية دون مواجهة عقوبات شخصية. في عام 2021، أقرت الحكومة المنتهية ولايتها تعديلًا لقانون الكنيست يمكن أربعة أعضاء كنيست على الأقل من الانشقاق، على أمل جذب منشقين عن الليكود إلى الائتلاف. وسيؤدي تعديل الليكود إلى إزالة البند، مما يتطلب انشقاق ما لا يقل عن ثلث أعضاء الكنيست من أي حزب معًا لتشكيل فصيل جديد غير مصرح به.

وجاءت جولات التصويت الأربعة بعد فترة وجيزة من اختتام اللجنة المنظمة للكنيست لجلسة ماراثونية استمرت ما يقرب من تسع ساعات للموافقة على تعجيل تقديم مشاريع القانون للتصويت الأولي. عادة، تخضع مشاريع القانون لفترة انتظار مدتها 45 يومًا قبل تقديمها والنظر فيها للتصويت. واستعدت اللجنة المنظمة للاجتماع فور انتهاء الجلسة التشريعية مساء الثلاثاء، من أجل تشكيل لجان للخطوات المقبلة لمشاريع القانون في المسيرة التشريعية.

وبعد جلسات اللجنة القادمة، سيتم طرح مشاريع القانون لما يسمى بالقراءات الأولى، عمليا جولة التصويت الثانية، ربما يوم الأربعاء. وبعد ذلك، ستعود إلى اللجنة، قبل الموافقة على تقديمها لقراءة ثانية وثالثة، التي غالبًا ما يتم إجراؤها معًا. وبعد أن تجاوز القراءات الثالثة، تصبح المشاريع قوانينا. وفي حين أن الأغلبية البسيطة كافية للمواتفقة على معظم القوانين، تتطلب قوانين الأساس دعم 61 من أعضاء الكنيست على الأقل في القراءة النهائية لتمريرها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: انتخاب ليفين رئيسا "مؤقتا" للكنيست مما يسهل التشريعات الحاسمة

العضو الرفيع في الليكود يحل محل ميكي ليفي من حزب "يش عتيد"، ويبدأ الجهود التشريعية لكتلة الليكود لتغيير سلطات رئيسية وتمكين التعيينات قبل تشكيل الحكومة

بقلم كاري كيلر-لين

تم انتخاب ياريف ليفين، المقرب من رئيس الوزراء المقبل المفترض بنيامين نتنياهو، رئيسا للكنيست يوم الثلاثاء، مما يمهد الطريق أمام حملة تشريعية سريعة طالب بها شركاء الليكود كشرط لتشكيل الحكومة. وعلى الرغم من محاولات المعارضة لتأجيل التصويت، حصل ليفين على 64 صوتا في الهيئة المكونة من 120 مقعدا، مما سمح له بتولي منصب رئيس الكنيست – وهو المنصب الذي شغله في 2020-2021 – والسيطرة على الأجندة التشريعية للكنيست. وحصلت المرشحة الاحتجاجية ميراف بن آري من حزب "يش عتيد" على 45 صوتا، وحصل زعيم تحالف الجبهة-العربية للتغيير أيمن عودة على خمسة.

ومن أجل تلبية مطالب الشركاء في الائتلاف، من المتوقع أن يدعو ليفين على الفور إلى التصويت على تشريع من شأنه توسيع سلطة وزير الأمن القومي – المقرر أن يكون رئيس "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير – على الشرطة؛ تشريع يمهد الطريق أمام زعيم حزب يقضي عقوبة مع وقف التنفيذ – أرييه درعي – لرئاسة ثلاث

وزارات؛ تشريع يمكن تولي متطرف من حزب "الصهيونية الدينية" منصب وزير مستقل في وزارة الدفاع يسيطر على البناء في الضفة الغربية؛ وتشريع يجعل من الصعب على أعضاء الكنيست المتمردين الانفصال عن فصائلهم البرلمانية دون عقوبات، وهو مشروع قانون طالب فيه الليكود على وجه التحديد. ومع بقاء ثمانية أيام لإعلان الحكومة، لم يحقق نتنياهو بعد أي اتفاق ائتلافي نهائي مع أي من الأحزاب المقرر انضمامها إلى الليكود في أكثر حكومة إسرائيلية تشددًا حتى الآن.

وعلى الرغم من النظر إلى تعيين ليفين فقط على أنه خطوة مؤقتة لتسليم شخص موثوق به وذي خبرة مسؤولية تمرير التشريعات المطلوبة بسرعة، لا يوجد بند لرئيس كنيست مؤقت. بدلاً من ذلك، تم انتخاب ليفين بصفة دائمة، مع التخطيط لاستقالته من منصبه قبل فترة وجيزة من أداء اليمين في الحكومة المقبلة، ومن المرجح أن يصبح وزيراً للعدل.

وشكر نتنياهو ليفي على فترة عمله كرئيس للكنيست ولفين على "هذا العمل لمدة أسبوعين، أو مهما طال الوقت." وبدأ ليفين العمل مباشرة لاطلاق الحملة التشريعية، ومن المتوقع أن ينظم تصويتًا أوليًا على مشاريع القوانين الأربعة التي طالبت بها أحزاب "عوتسما يهوديت" و"الصهيونية الدينية" و"شاس" والليكود في وقت لاحق يوم الثلاثاء.

وتم تأجيل انتخاب ليفين، الذي كان من المقرر إجرائه في الأصل يوم الاثنين، بعد يوم من تهديد المعارضة بتعطيل التصويت. تم الاتفاق على دفع التصويت إلى الساعة 10:00 صباحا يوم الثلاثاء كحل وسط، ومع تأجيل النتائج النهائية إلى الساعة 11:00 صباحا بسبب إصرار ليفي على التصويت اليدوي. ومع ذلك، خاض كل من المعارضة والائتلاف نقاش عاصف قبل التصويت، مع تبادل الاتهامات والمضايقات بين الكتل. ومن المتوقع أيضًا أن يحاول أعضاء الكنيست المعارضون تعطيل التشريع في اللجان.

وقبل لحظات من إعلان التصويت على بديله، تمنى ليفي حظًا سعيدًا لخلفه ودعا إلى الحفاظ على "كرامة" الكنيست. وقال ليفي "آمل أن يعرف كيف يضع الضوابط والتوازنات الصحيحة للحفاظ على كرامة السلطة التشريعية. إنني أكن احتراما كبيرا لهذا المجلس، وهو القلب النابض للديمقراطية الإسرائيلية." وأضاف "آمل أن يستمر أعضاء الكنيست في خدمة جميع المواطنين في البلاد."

* * *

i24news: حكومة تحت الاختبار: 44 عضو كنيست قدموا مشروع قانون "إلغاء قانون فك الارتباط"

رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتنياهو، كان أحد المبادرين لمشروع القانون في الكنيست السابقة

بادر 44 عضو كنيست، قبل أسبوع من رد الدولة بخصوص مصير مستوطنة حوميش، إلى تقديم مشروع القانون بمبادرة من عضو الكنيست يولي إدلشتين، وعضو الكنيست أوريت ستروك ورئيس مجلس شومرون يوسي دغان، الذي يدفع نحو إلغاء هذا القانون على مدار سبعة هيئات كنيست منتخبة بالتنسيق مع المُبعدين عن المستوطنات التي انسحبت منها إسرائيل بقرار أحادي عام 2005 .

يذكر أن رئيس الوزراء المكلف، بنيامين نتنياهو، كان أحد المبادرين لمشروع القانون في الكنيست السابقة. ووقع عليه خلال خدمته رئيسًا للمعارضة. ومن المتوقع أن تقدم الدولة إجابتها إلى المحكمة العليا الأسبوع المقبل بخصوص بؤرة حومش الاستيطانية، فضلا عن أن المحكمة العليا ستناقش في غضون أسبوعين التماس المنظمات اليسارية بشأن مسألة حومش، ويتوجب على الحكومة الجديدة، أن تبين أنها باشرت إجراءات تنظيم وتعديل القانون في المنطقة، حتى تمنع إخلاء المستوطنة. ويُعرض مشروع القانون على الكنيست السابعة على التوالي بمبادرة من رئيس مجلس هشومرون يوسي دغان والمبعدين من مستوطنات شمال الضفة الغربية.

رئيس الكنيست الأسبق ورئيس لوبي حومش، عضو الكنيست يولي إدلشتين قال " :تم انتخابنا من قبل 64 تفويضا حتى نحكم البلاد ونعيد الأمن لدولة إسرائيل. تبدأ الخطوة الأولى لتغيير المفهوم من هنا –ليس بالاحتواء، كما جرى في السابق، بل بالمبادرة. وتابع ادلشتاين: "تخلينا عن الأراضي - تلقينا صواريخ. إذا تخلينا عن قانون فك الاتباط- سنحصل على الحياة".

جدار جابوتنسكي الحديدي هو دليل تعليمات الحكومة المقامة الآن. القوة والعزيمة والحكمة والحفاظ على الوطن – وبالأساس تلك الشرائط الاستراتيجية بالنسبة للمفهوم العسكري الصحيح لنا ولأمن دولة إسرائيل.

وزيرة المهام الوطنية المعينة عضو الكنيست أوريت ستروك قالت: "يتضح خلال السنة الأخيرة حجم النطاق الهائل الذي حصلت عليه فكرة دعم حومش، والفكرة العظيمة التي تحملها حوميش: فكرة تصحيح خطيئة فك الارتباط (الانسحاب)، تتضح بشكل متزايد. كمن رافق العودة إلى حومش منذ بدايتها، كمن عمل جنبًا إلى جنب مع أبطال حومش لفترة طويلة، فأنا أعتبر أنه من واجبي المقدس أن أحقق أخيرًا اتفاقًا على سن هذا القانون المهم."

رئيس مجلس شومرون الإقليمي، يوسي دغان، المبعد بنفسه عن مستوطنة سا-نور: "هذه المرة، هذا هو الوقت الذي سيصدر فيه القانون. لن ننتظر أكثر. لقد حان الوقت .ضاق الجمهور ذرعا من انتظار تحقيق هذه الخطوة، والتي تبين عاما بعد عام أنها خطأ مأساوي أكثر مما بدت عليه .حان الوقت لتصحيح الظلم والحماقة لإلغاء قانون إلغاء فك الارتباط عن شمال الضفة، والعودة الى الديار."

شموئيل فاندي، الرئيس التنفيذي لمدرسة حومش الدينية، قال من جانبه أنه "عليك أن تتذكر أن الوقت ينفد، وفي غضون أيام قليلة من المتوقع أن تناقش المحكمة العليا هذه القضية. أول شيء يجب أن تفعله الحكومة عند إنشائها هو سن القانون على وجه السرعة وإنقاذ الاستيطان في شمال السامرة وسنواصل النضال حتى نلغي القانون فعليا."

خلال عمليات الاخلاء من غوش قطيف (جنوب قطاع غزة) وشمال الضفة الغربية، تم إخلاء 4 مستوطنات: غانيم، كاديم ، حومش وسا نور. وبقيت جميعها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وفي المنطقة (ج)، وتم اخلاء سكان المستوطنات منها.

* * *

i24news: الكنيست تصادق بالقراءة التمهيدية على "مشروع قانون درعي" ومشروع قانون"بن غفير"

صادقت الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية على تعديل قانون أساس الحكومة والتي يهدف لاتاحة تعيين آرييه درعي وزيرا في الحكومة وذلك بأغلبية 62 عضوا ومعارضة 53 نائبا، ومشروع قانون "بن غفير" بأغلبية 61 نائبا، ومن المتوقع أن يعرض الائتلاف الذي يجري العمل على تشكيله بعرض مشاريع قوانين أخرى، وفي أعقاب ذلك ستجتمع اللجنة المنظمة لاقامة لجنتين خاصتين وبعد ذلك ستجتمع الهيئة للمصادقة على هذه اللجان .

ويهدف "قانون درعي" للسماح بتعيين رئيس حزب شاس آرييه درعي بمنصب وزير، رغم إدانية بمخالفات ضريبية، وتشير التقديرات إلى المستشارة القضائية للحكومة جالي بهراف-ميارا ستعبر عن تحفظها من التعديل، لكنها لن تدعي أن القانون غير دستوري. وقدم مشروع القانون النائب موشيه اربيل من حزب شاس، والذي يطالب خلاله بتعديل قانون الأساس الذي يمنع كل من حكم عليه بالسجن بتعيينه وزيرا، بحيث لا يتم فرضه على من حوكم بالسجن مع وقف التنفيذ مثل آرييه درعي، انما يفرض فقط على من قضى بالفعل محكومية بالسجن .

أما مشروع قانون "بن غفير" والذي هو عبارة عن تعديل على مرسوم الشرطة وتطالب "عوتسماة يهوديت" من خلاله، بأن يكون وزير الأمن الداخلي هو المخول بتحديد سياسة الشرطة- ومفوض الشرطة يتصرف بموجب ذلك. ويستثني القانون الوزير من المشاركة بتحقيقات معينة، لكن يمكنه تحديد سياسة عامة للتحقيق أو المحاكمة. ومن المتوقع أن تعارض المستشارة القضائية للحكومة على نص مشروع القانون . وانتخب الكنيست بكامل هيئتها عضو الكنيست ياريف ليفين من الليكود رئيسا لها صباح اليوم (الثلاثاء). وبالرغم من امتناع الائتلاف الحكومي عن التصويت، فقد صوّت 64 عضوًا في الكنيست لصالح ليفين، الذي سيتم تعيينه في هذا المنصب مؤقتًا .

* * *

معاريف.. بلينكن: مهما اختلفنا.. ستبقى إسرائيل حليفنا الأهم في الشرق الأوسط

بقلم زلمان شوفال

ترجمة: صحيفة القدس العربي

في كتابه "روما والقدس" كتب موشيه هاس بأن روما والكاثوليكية، المركز الروحاني "للإمبراطورية الرومانية المقدسة"، القوة العظمى المسيطرة في ذاك الوقت، أرادت القضاء على اليهودية. بالمقابل، حين يكتب كتاب "واشنطن والقدس" يوماً ما، سيروى فيه بالتأكيد عن أمريكا، القوة العظمى السائدة في العصر الحديث التي لعبت دوراً مهماً في تجدد شعب إسرائيل في بلاده. بدأ الآن فصل جديد بين الرئيس بايدن ورئيس الوزراء نتنياهو، وثمة تاريخ طويل من العلاقات، إيجابي ومحب في معظمه، من الطرفين، لكن ليس دائماً. كان الفصل الأول من الصيغة الحالية خطاب وزير الخارجية أنتوني بلينكن مؤخراً في مؤتمر منظمة جي. ستريت؛ فقد أثنى على الانتخابات الديمقراطية في إسرائيل، وهنأ نتنياهو بانتصاره، وشدد على أن أهمية العلاقات بين أمريكا وإسرائيل لا صلة لها باللون السياسي لحكومتها.

ووقف على نحو خاص عند أهمية الدعم الأمريكي لأمن دولة إسرائيل، وذلك لأنه "لا سلام بدون إسرائيل قوية وآمنة"، وعليه، فإن "التزام الولايات المتحدة بأمنها مقدس ولم يسبق أن كان قوياً مثلما هو الآن". كما ذكر بلينكن معارضة الإدارة لـ BDS وللتمييز بحق إسرائيل في المحافل الدولية بما فيها الأمم المتحدة. ثمة من عجب لقرار وزير الخارجية الأمريكي إلقاء خطابه بالذات في مناسبة لمنظمة هي بشكل عام معادية لمواقف إسرائيل وليست فقط في عهد نتنياهو، لكن يبدو أنه عمل بقصد كي يضع مسار الحزب الديمقراطي في مكانه، الذي يدعو إلى اتخاذ سياسة أكثر تحفظاً تجاه إسرائيل، بما في ذلك في شؤون الأمن. صحيح أن

بلينكن كرر الأقوال العادية في موضوع حق الدولتين، والحاجة إلى خطوات دفع السلام وتحسين وضع الفلسطينيين، لكن هذا ربما لم يرح سامعيه خائبي الأمل.

على أي حال، مع أن الموضوع الفلسطيني ليس في مقدمة مواضيع السياسة الخارجية لدى الإدارة مثل الصين وروسيا وأوكرانيا ومشاكل الطاقة، فمن الخطأ أن نستخلص بأن الميول الأساسية لإدارة بايدن في الموضوع الفلسطيني ستكون ضريبة لفظية فقط أو سقوطه عن جدول الأعمال. بالعكس، في المسألة الفلسطينية مادة متفجرة قد تثقل على احتمال التوصل إلى تفاهمات في مواضيع حيوية أخرى، وعلى رأسها إيران.
وبالفعل، إيران موضوع ذو طاقة كامنة لخلافات شديدة مستمرة منذ عهد الرئيس أوباما وكلمة رئيس الوزراء نتنياهو أمام الكونغرس. صحيح أن واشنطن تتعامل الآن مع إمكانية استئناف الاتفاق النووي بتشاؤم ظاهر، لكن لا ضمانة بألا تعود إلى ذلك، وفي هذه الحالة سيتعين على إسرائيل برئاسة نتنياهو أن تتخذ قرارات صعبة في هذا الاتجاه أو ذاك. في الأيام الأخيرة، سمعت أصوات مسؤولة، في واشنطن وربما في إسرائيل بالذات، حذرت الحكومة الجديدة من مغبة اتخاذ خطوات لضم "المناطق" [الضفة الغربية] أو تغيير الوضع الراهن في الحرم، وإن كانت هذه المواضيع على أي حال ليست على جدول أعمال نتنياهو.

السياسة الخارجية والداخلية متداخلتان سواء في الولايات المتحدة أم في إسرائيل. اليسار في الكتلة الديمقراطية في مجلس النواب فاز في الانتخابات الأخيرة بعلاوة بضعة مندوبين، ويمكن الافتراض بأنه سيستغل تفوقه النسبي لانتزاع إنجازات من الإدارة، بما في ذلك في موضوع إسرائيل. العلاقة بين أمريكا وإسرائيل تشمل كل المواضيع ذات الصلة تقريباً بحياة الدولتين، وهذا بالنسبة لإسرائيل يتعلق أيضاً بوضع يهود أمريكا وبموجة اللاسامية المستشرية. وثمة موضوع آخر لا يحظى إجمالاً باهتمام كبير في إسرائيل، لكنه يبعث على القلق في واشنطن يتعلق بالعلاقات المتوثقة، خصوصاً في الاقتصاد والتكنولوجيا بين إسرائيل والصين. ولا ترى الولايات المتحدة في هذا موضوع منافسة اقتصادية أو تكنولوجية فحسب، بل تراه موضوع خصومة استراتيجية وجغرافية سياسية، وإن إسرائيل رغم فضائل العلاقات مع الصين، لا يمكنها الوقوف جانباً دون أن تعرّض علاقاتها مع حليفها الأساس للخطر.

علاقات إسرائيل مع أمريكا متنوعة ومتفرعة بحجوم غير مسبوقة، لكنها قد تتعرض للأزمات التي يمكن حلها مثلما في الماضي، بدبلوماسية إسرائيلية حكيمة واستعداد من الطرفين للحلول الوسط، أو إيجاد مبررات مقنعة لتأجيلها إلى موعد آخر. وقد نُشر في الولايات المتحدة مؤخراً كتاب المؤرخ وولتر راسل ميت، "طيف الحلف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومستقبل الشعب اليهودي". وتقول نظريته بأن هذا الحلف ليس

مستقراً فقط، بل إن دعم أمريكا لإسرائيل منذ 40 سنة يخدم المصلحة الأمريكية أيضاً؛ وهو زعم يحظى بالمناسبة بالإسناد أيضاً من مصادر أخرى مع الأخذ بالحسبان أن إسرائيل ومكانتها في الواقع الشرق أوسطي الحالي، حتى عقب اتفاقات إبراهيم، وفي ضوء الجوانب الأمنية والتكنولوجية المنسوبة لها، هي الحليف الأكثر استقراراً لأمريكا في المنطقة.

* * *

يديعوت أحرونوت: رئيس معهد واشنطن للبحوث السياسية محذراً الإسرائيليين: إما سموتريتش أو الدولة

بقلم بن – دروريميني

لا جدال في أن قسماً مهماً من المشاكل التي تواجهها إسرائيل في الساحة الاستراتيجية تنبع من إيران؛ فهي التي تقف خلف "حزب الله"، وهي التي تضعضع الاستقرار في كل دولة تزج فيها أنفها، وهي التي تزرع الدمار والخراب، في لبنان مثلما في اليمن. في سوريا مثلما في العراق. هي التي تفعل الجهاد الإسلامي الفلسطيني الذي تتعاظم قوته في "يهودا والسامرة"، وهي التي تمول أيضاً، جزئياً على الأقل، حماس.

إضافة إلى ذلك، تقف إيران خلف أعمال عديدة في حملة نزع الشرعية عن إسرائيل، بما في ذلك الـ BDS. هكذا مثلاً فإن بول لارودي، الرجل الذي يقف على رأس "حركة التضامن الدولية" مع الفلسطينيين بالطبع، وأحد منظمي الأساطيل إلى غزة، هو الذراع الطويلة للنظام الإيراني.

رغم أن الاقتصاد الإيراني آخذ في الضعف، ورغم الجماهير التي تتظاهر ضد النظام، فإن التهديد على إسرائيل لم يضعف. هي تقترب من النووي، مع أو بدون اتفاق. العقوبات ضدها تضعف بسبب التعاون مع الصين، وفي الأشهر الأخيرة بسبب علاقتها مع روسيا. اليوم يستخدم سلاح يصنع في إيران كي يضرب البنى التحتية في أوكرانيا. واضح أن هذا التهديد يحوم أيضاً فوق رأس إسرائيل.

إسرائيل ليست أوكرانيا؛ فهي تطور جملة من الوسائل كي تتصدى للتهديدات من جهة إيران ووكلائها. ولأجل التصدي للتهديد الإيراني، تحتاج إسرائيل إلى تعاون وثيق مع الولايات المتحدة، لا إلى مناورات إقليمية مشتركة فحسب، بل وأيضاً إلى أنواع معينة من السلاح الذي يرفع مستوى القدرة الإسرائيلية على ضرب إيران.

تجدر الإشارة إلى أنه كلما كان الصراع ضد طهران أكثر نجاحاً، فهذا يعني الهجوم على القدرة النووية، بل وإضعاف إيران ونصب وسائل عسكرية للتصدي لمسألة النووي. كما أن منظمات الإرهاب الفلسطيني

و"حزب الله" ستكون أضعف. هكذا بحيث إن إضعاف نظام آية الله كان ولا يزال المصلحة العليا لإسرائيل، والتي لا خلاف سياسياً عليها. السؤال المهم هو: هل هذا ممكن؟

بالفعل، قضيت الأيام الأخيرة في واشنطن، واستمعت جيداً لخبراء في شؤون الشرق الأوسط ولمسؤولين أيضاً، لم يكن هناك أي خلاف على أي شيء، وهو ليس سراً. فكلما دفعت إسرائيل بعملية فلسطينية أكثر، تعزز موقفها في الموضوع الإيراني. لا تفعل الحكومة أي جديد بما لم ينجح إيهود باراك وإيهود أولمرت والحكومة المنصرفة في عمله. لا يوجد في الأفق اتفاق سلام مع الفلسطينيين، لكن الحكومة الوافدة لم تبدأ بالعمل، وإذا بها تحت المجهر في المجال الفلسطيني، وثمة وضع راهن لا يبشر بخير. هو أهون الشرور. حسب هذا الوضع الراهن، ليس هناك ولن يكون هناك ضم، ولن تضاف مستوطنات، ولا تمنح شرعية لبؤر استيطانية سبق لإسرائيل، في كل حال، أن تعهدت بإخلائها – لكنها لا تفي بالتعهد. ثمة معاذير على الدوام. إذا غيرت الحكومة الوافدة الوضع الراهن وشرعنت البؤر الاستيطانية أو الأسوأ من ذلك، أضافت بؤراً أخرى، فسيصبح التوتر مع الولايات المتحدة أزمة.

يدور الحديث أيضاً عن الرأي العام، وكذا عن أجسام يهودية ذات نفوذ، وعن أصدقاء إسرائيل أيضاً. هم معنا، ولكن شريطة ألا ننزل عن الخطوط. وبقدر ما يتعلق هذا بعناصر معينة في الائتلاف، فسيبذلون كل جهد ممكن كي ينزلونا عن الخطوط. عندما تأتي الأزمة، بسبب مطالب أحزاب اليمين المتطرف، هل ستكون إسرائيل قادرة على تقديم مطالب للولايات المتحدة في الموضوع الإيراني؟ هل سيتسجاب لهذه المطالب؟ هل سيستمر التعاون القائم اليوم بدون عراقيل؟ وأساساً – ما هو الأهم، شرعنة بؤر استيطانية و/أو إضافة بؤر استيطانية، أم تعاظم القوة لغرض التصدي لإيران؟

في واشنطن، في أوساط الإدارة وأوساط الخبراء المؤثرين على حد سواء، غير قليل من أصدقاء إسرائيل. والصديق الأكبر هو بايدن، له موقف عاطفي تجاه إسرائيل، وأمامه سنتان أخريان في المنصب. معظم أو كل أصدقاء إسرائيل لا يؤيدون تصفية الدولة اليهودية في صالح دولة ثنائية القومية. هم ضد المزيد من البؤر الاستيطانية. هذا سيئ لإسرائيل، هم يقولون ومحقون في ذلك، وهذه مصيبة للعلاقات مع الإدارة والنخب ومع يهود الولايات المتحدة.

معهد واشنطن للبحوث السياسية في الشرق الأوسط هو أحد أهم المعاهد إن لم يكن أهمها، في العاصمة الأمريكية. رئيس المعهد روبرت ستلوف، سمح لي بأن اقتبس أقوالاً له في ندوة مغلقة: لا يمكنكم أن تشتكوا من قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة طلب فتوى قانونية من محكمة العدل الدولية بشأن السيطرة

الإسرائيلية على "المناطق"، وكذا، وقبيل المناقشات، تنفيذ خطوات تدل على تخليد الاحتلال. مثلاً، شرعنة البؤر الاستيطانية. فتوى من محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل ستكون ذات معان هدامة. بنيامين نتنياهو يفهم هذا. يمكن الافتراض بأن وزير الدفاع المرشح يوآف غالنت يفهم هذا هو الآخر. وهذا أسوأ. معظم كارهي إسرائيل، بما في ذلك إيران، يأملون بأن ينتصر سموتريتش. هذا سيضمن المس بإسرائيل. إذا تبقى في قيادة إسرائيل الجديدة سواء عقل، فالأمل في انتصار المصلحة الوطنية، وليس سموتريتش.

* * *

هآرتس: 1+1=3 معادلة سموتريتش بدمج الاستيطان والمال.. ومسؤول سياسي: حكومة على حافة الانفجار

بقلم سامي بيرتس

من بين جميع التعيينات وتقسيم الوزارات وحلها، هناك تعيين يثير الاهتمام الكبير في وزارة الدفاع ووزارة المالية على حد سواء: وضع حقيبة وزير في وزارة الدفاع في يد رئيس "الصهيونية الدينية"، بتسلئيل سموتريتش، المكلف والمرشح لمنصب وزير المالية. ليس واضحاً الآن ما إذا كان سموتريتش سيتولى هو نفسه حقيبة وزارة الدفاع أم أنه سيضعها في يد أحد رجاله. لكن الدمج بين الوزارتين يضيف إلى محور المالية – الأمن، الذي دائماً هو مليء بالتوتر، بؤرة توتر أخرى، يمكن أن تخلق معادلة جديدة ومختلفة بين الوزارتين. البند الرئيسي في اتفاق الليكود مع "الصهيونية الدينية" ينص على أن "وزيراً من وزراء الصهيونية الدينية المذكورين أعلاه سيتولى منصب وزير في وزارة الدفاع، وسيكون تحت مسؤوليته مجالات عمل وحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية] والإدارة المدنية. من أجل ذلك، فإن الائتلاف الآخذ في التشكل سيعدل قانون الأساس: الحكومة."

إن وضع هذه المجالات في يد سموتريتش يثير غضباً في جهاز الأمن، لأنها تأخذ صلاحيات مهمة من وزير الدفاع بخصوص الحياة في مناطق "يهودا والسامرة"، وفيها إمكانية كامنة لزيادة التوتر الأمني في المنطقة. منسق أعمال الحكومة في "المناطق" والإدارة المدنية يملكان كل صلاحيات التخطيط في "المناطق" وفي المستوطنات نفسها، ونقلها من يد وزير الدفاع لوزير في وزارة الدفاع يضمن الغموض ومشكلات في التنسيق تنبع من غياب مصدر واضح واحد للصلاحيات.

مصدر في المستوى السياسي يعرف وزير الدفاع المرشح، يوآف غالنت، قال هذا الأسبوع في محادثات خاصة، بأن "غالنت لن يتنازل عن أي صلاحية. كل شيء يظهر وكأنه يتعلق بالوضع الأمني سيبقى تحت سيطرته".

وحسب أقوال هذا المصدر، فإن رئيس الحكومة المكلف، بنيامين نتنياهو، لن يفي بتعهداته لسموتريتش في مواضيع مرتبطة بصلاحيات في وزارة الدفاع، وهذا قد يكون ذريعة للتفجير، طال الوقت أم قصر.

هذا المصدر غاب عنه أمر مهم، وهو أن سيطرة سموتريتش في وحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق" وفي الإدارة المدنية، تأتي مع زيادة مهمة بشكل خاص في ميزان الرعب أمام وزير الدفاع القادم: السيطرة على وزارة المالية. هذه السيطرة ستوفر لسموتريتش قوة كبيرة أمام وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي.

هذه القوة سيستخدمها، ليس بالضبط لتحديد ميزانية الدفاع أو الاحتياجات الأمنية مثلما في حالة اشتعال أمني، بل في قضايا القوة البشرية التي تقلق الجيش الإسرائيلي- من زيادة الأجور ومروراً بمخصصات التجسير التقاعدية ومنح رئيس الأركان وانتهاء بأدوات إدارية هدفها الحفاظ على قوة بشرية نوعية في الجيش في الصراع أمام القطاع الخاص (بالأساس ضد الهايتيك).

يبدو أن سموتريتش لا يحتاج إلى أن يكون له خلاف مع الجيش في هذه القضايا. ولكن لأن مهمته السامية – هذا الأمر وجد تعبيره في الاتفاق الائتلافي – هي تحسين نوعية حياة المستوطنين والبناء في "المناطق" فإن له جدول أعمال استيطانياً واضحاً قبل أي شيء. ولدفع هذا البرنامج قدماً، يحتاج سموتريتش إلى الصلاحيات والميزانيات، قد يحصل على الصلاحيات من وزير الدفاع الذي يتولاها الآن، أما الميزانيات فيعرف كيف يجلبها بقبعته كوزير للمالية.

إذا لم يسمح له وزير الدفاع بالمضي بجدول أعماله الاستيطاني، فيمكنه أن يماطل في قضايا مهمة لوزير الدفاع. السيطرة على وزارة المالية والبؤرة الاستيطانية التي سيقيمها في وزارة الدفاع تمثل معادلة 1+1=3، لمن يتركز جل اهتمامه على الحياة في "يهودا والسامرة."

كيف سيرد وزير الدفاع على معادلة القوة هذه؟ هذا هو السؤال الأساسي. وزراء الدفاع كانوا دائماً أعضاء اللوبي لرجال الجيش النظاميين في الحوار مع وزارة المالية. لم يحسبوا يوماً ما حساباً للميزانية وسلم الأولويات أمام وزارات أخرى، بل اعتبروا الأمن مهمة سامية لا تعادلها أي مهمة حكومية أخرى. هكذا نجح وزراء الدفاع في تثبيت اتفاقات خاصة للتقاعد في جيل 45 سنة، وهو ترتيب لا مثيل له في القطاع العام، وبالتأكيد في القطاع الخاص. لا يمكن أن يتغير هذا في ظل وزير الدفاع القادم ولا يهم من سيكون.

نتنياهو يدرك هذه الإمكانية الكامنة التفجيرية

لكن ما يمكن أن يتغير هو علاقة قوة وزير الدفاع أمام وزير المالية. لسموتريتش قوة سياسية مستقلة، وبدونه لن تكون لنتنياهو حكومة. وله أيضاً وزارة مالية، وبدونها لن يكون لغالنت (أو أي وزير آخر) قدرة على الدفع قدماً بقضية القوة البشرية المهمة بالنسبة له.

وسيكون لسموتريتش أيضاً مركز قوة في وزارة الدفاع، بالسيطرة على وحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق" والإدارة المدنية، وهذه الصلاحيات ستعطيه الكثير من القوة لوضع جدول أعمال أمني. المعنى هو أن وزير الدفاع القادم سيتم تثبيته من قبل سموتريتش في عدد من المشاريع، الأمر الذي سيحوله إلى وزير مع نجمة.

وهذا سيضع وزير الدفاع المكلف في تناقض مصالح شديد. وللحصول على تعاون سموتريتش في موضوع الميزانية، فسيضطر للتعاون معه في قضية البناء في المستوطنات، القضية الأمنية – السياسية التي لها أهمية كبيرة.

من الواضح أن نتنياهو يدرك هذه الإمكانية المتفجرة، وهناك تفسيرات محتملة لسماحه بذلك: لأنه أسير لدى سموتريتش، ولاعتقاده أنه سيكون قادراً على إدارة هذا التعقيد

* * *

يديعوت أحرونوت: للجيش الإسرائيلي: مثل ماريوبول.. هكذا ستصبح جنين رمز مقاومة الفلسطينيين ضد الاحتلال

بقلم سيفر بلوتسكر

ينفذ الجيش الإسرائيلي يومياً أعمالاً لتصفية نشطاء إرهاب في جنين، هكذا يبلغ الجيش. نشطاء الإرهاب هؤلاء في الغالب شبان فلسطينيون غير منظمين، لا ينتمون لمنظمات إرهاب معلنة. هم يرون أنفسهم أبطالاً شعبيين، ويمجدون التمرد ضد السيطرة العسكرية الإسرائيلية في مدينتهم.

حملات الجيش في جنين، التي بدأت رداً على عمليات إجرامية، تصنف كنجاح عسكري: لا قتلى في جانبنا، بينما هناك قتلى كثيرون، بينهم أطفال وفتيان، في جانبهم. لكن استمرارها يشكك في مدى النجاح الذي يبلغون عنه ويصبح كابوساً للإعلام الإسرائيلي حين يتلو التورط تورط آخر. الأصدقاء الأكثر وفاء لنا في الغرب قلقون مما يعد كإصبع رشيقة على الزناد وكتوريد دائم للذخيرة لكارهي إسرائيل منذ الأزل. ليس بعيداً اليوم الذي تصبح فيه جنين رمز المقاومة الفلسطينية لاحتلال إسرائيلي، مثلما كانت ماريوبول رمز المقاومة الأوكرانية للاحتلال الروسي.

قبل أن يحصل هذا، ويجب ألا يحصل، هيا نمتنع عن إدخال الجيش الإسرائيلي إلى جنين إلا في حالات متطرفة قليلة. لم يعد له ما يبحث عنه هناك؛ إذ لم تعد جنين (كما يقول القادة الأكبر المسؤولون عن حملات معقدة للغاية) قاعدة لحماس والجهاد. معظم من يسمون "نشطاء الجهاد" في المكان هم الآن شبان

مستقلون، بالأعمال وبالآراء، بعضهم علمانيون وقوميون ممن سنضطر أن نتوصل معهم إلى تسوية في المستقبل، بما في ذلك التسوية التي يسعى إليها الليكود. فقد قبلت حكومة الليكود في حينه خطة السلام التي جاء بها ترامب، والتي تعترف بحق الفلسطينيين في دولة على قسم مهم من الضفة الغربية، بما فيها جنين.

هيا نخرج من جنين، ليس فقط بسبب الثمن الأخلاقي الذي ندفعه على "الجهاد" الذي يتواصل منذ أشهر "لتطهيرها" من أناس ملوا سيطرتنا هناك، بل أيضاً بسبب حساب الكلفة – المنفعة البارد. في مناطق السلطة الفلسطينية (التي يتعزز حكمها المدني ويتفكك الأمني ويصبح وهماً) يجري مؤخراً نمو اقتصادي مبهر، سواء نتيجة العمل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات أم الطلب على خدمات فلسطينية محلية من جانب سكان عرب في البلاد. هذا تطور إيجابي قد يتضرر وينقطع بسبب احتدام المعركة على جنين، معركة زائدة من ناحية المصلحة الإسرائيلية الواقعية. إن مكافحة الجريمة في النقب والجليل، مثلاً، أهم من اعتقال/ تصفية أخرى في جنين.

فضلاً عن ذلك، ستضع حكومة إسرائيل الجديدة على رأس سلم أولوياتها الأمني – السياسي الإحباط السريع للسلاح النووي الإيراني. هذا هو التهديد الوجودي على الدولة. وإن إعداداً شاملاً لإحباطه يستوجب حشداً وتركيزاً للجهد الاستراتيجي وتجنيد الدعم العسكري والسياسي الدولي، الخفي والعلني. الأعمال في جنين، مع ما تتسبب به من قتل، ضارة بالتالي استعدادات لـ "حملة إيران" ومن شأنها أن تشعل نوعاً جديداً من الانتفاضة مع كل ما ينطوي عليه ذلك من معنى.

الحكومة المنصرفة لن تخرج من جنين، فهي أدخلت الجيش وقوات الأمن الأخرى إلى هذه المدينة الصعبة ومحيطها. لكن قريباً، مع تبديل رئيس الأركان ووزير الدفاع، ينفتح خيار تغيير النهج. جنين ليست مدينة الآباء، وهي لا تذكر بتقاليد إسرائيل، وعليه فلا مانع أيديولوجياً بأن يسيطر عليها فلسطينيون شبان ويعلنوا عنها كمدينة فلسطينية حرة. ولعل دولاب تسوية الحل الوسط بين الشعبين يبدأ بالحركة من جديد.

* * *

العليا الإسرائيلية ترد الالتماسات المقدمة ضد اتفاق الحدود البحرية مع لبنان

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

ردت محكمة العدل العليا الإسرائيلية جميع الالتماسات المعترضة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، وبيّنت، أنه "لا يوجد خلل في قرار الحكومة بعدم طرح الاتفاق لمصادقة الكنيست والاكتفاء بعرضه على الهيئة العامة.

وقالت المحكمة في ردها على الالتماسات الأربعة الذي نشرته أمس الثلاثاء، إن الحكومة قدمت بالفعل دلائل على وجود حاجة محلة واضحة تدعم استكمال الإجراءات للتوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع لبنان، قبل الانتخابات. كما أوضحت المحكمة أن "قانون أساس: الاستفتاء" لا ينطبق على المناطق البحرية، في ظل عدم خضوعها لتشريعات وقوانين وأنظمة الدولة، وذلك في ردها على الالتماسات المطالبة بإلغاء الاتفاق مع لبنان. ورفضت المحكمة بالإجماع، في قرار صدر عن هيئة مؤلفة من 3 قضاة تضم رئيسة المحكمة، إستر حيوت، ونائبها، عوزي فوغلمان والقاضي نعوم سولبرغ، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، الالتماسات التي رفعها رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، إيتمار بن غفير، وممثلون عن جهات يمينية. وبذلك تكون المحكمة العليا قد منحت الحكومة الضوء الأخضر لإقرار الاتفاق مع لبنان.

وكتبت المحكمة أن الحكومة الانتقالية يحق لها التوقيع على الاتفاقية "في ضوء المعلومات الواضحة التي قدمها جميع الجهات المهنية المعنية." وكانت المحكمة قد استمعت إلى إفادة رئيس الشعبة العسكرية في الجيش الإسرائيلية ("أمان")، أهارون حاليفا، وغيره من قادة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وأجرت مداولات أمنية خلف الأبواب المغلقة، واطلعت على مادة سرية قدمتها الدولة بخصوص الاتفاقية. وأوضح حيوت أن "تدخل المحكمة في القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية والأمن محدود، حتى عندما يتعلق الأمر بحكومة انتقالية". وشددت على أن صياغة الاتفاق لم تحدث خلال فترة الانتخابات، بل هي نتاج مفاوضات بدأت قبل سنوات، وقالت إن ذلك يؤكد أنه "لا مجال للتدخل في قرار الحكومة الانتقالية."

وأثارت الالتماسات ضد الاتفاقية البحرية مع لبنان ثلاث قضايا قانونية: تتعلق الأولى بأحقية حكومة لبيد، كونها حكومة انتقالية، بالتوقيع على مثل هذا الاتفاق؛ والمسألة الثانية تتعلق بـ"قانون أساس: الاستفتاء" وما إذا كان ينطبق على المنطقة المدرجة في الاتفاقية، وبالتالي يجب إجراء استفتاء على الاتفاقية أو الموافقة عليها بأغلبية 80 عضو كنيست.

والمسألة الثالثة التي طُرحت في الالتماسات، هي أنه على افتراض أنه يُسمح للحكومة بالتوقيع على الاتفاق، هو تصرفت بشكل قانوني عندما قررت عدم عرض الاتفاق لمصادقة الكنيست واكتفت بوضعه على طاولة الكنيست.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، قد اعتبر أن قرار المحكمة العليا "سيسمح لنا بالمضي قدما في الاتفاق المهم بشأن الحدود البحرية مع لبنان في الأيام المقبلة." وأضاف أن للاتفاقية تداعيات أمنية

وسياسية واقتصادية إيجابية على المنطقة بأسرها، مشيرا إلى أن موعد استحقاق الاتفاق القريب من الانتخابات غير مرغوب فيه، لكنه ضروري.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وقّع الرئيس اللبناني، ميشال عون، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد، نص اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، وتم تسليمه لاحقًا من قبل وفدي الجانبين وبشكل منفصل إلى الوسيط الأميركي وممثل عن الأمم المتحدة في بلدة الناقورة الحدودية. وخاض لبنان وإسرائيل مفاوضات غير مباشرة استمرّت عامين بوساطة أميركية حول ترسيم الحدود في منطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي بالبحر المتوسط تبلغ مساحتها 860 كيلومترا مربعًا.

* * *

هآرتس: هكذا أفسدت إسرائيل الدين اليهودي

بقلم ب. ميخائيل

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تناول عدد كبير من النقاشات ومن المقالات والأبحاث مسألة ماذا فعل الدين بالدولة. ولكن من الصعب إيجاد نقاشات أو مقالات أو أبحاث تتناول مسألة ماذا فعلت الدولة بالدين.

أيضا هذه المسألة جديرة بالنقاش. أولاً، يجب وضع النقاط على الحروف. التيارات في واقع إسرائيل صغيرة وقليلة الحضور. فقط هناك مجموعتان دينيتان رئيستان: الأصوليون والذين يطلقون على أنفسهم «الصهيونية الدينية.«

تاريخياً ساد عداء شديد بين المجموعتين. تمسك الأصوليون بقوة بموقفهم الذي يعتبر الصهيونية والقومية شراً مستطيراً وآثماً، المحظورة في الشريعة، وقاموا بالمحاربة بشدة من أجل الحفاظ على هذا الحظر. هكذا كانت الحال قبل قيام الدولة وحتى بعد إقامتها بفترة قصيرة.

»الصهيونية الدينية»، وهي مفهوم شبه متناقض مثل «يهودية وديمقراطية»، كانت دائما بدرجة معينة نتاجا هجينا. قريبة من ثقافة الغرب وتحافظ على الوصايا بعناية، لكنها تسير خلف الصهيونية العلمانية جدا.

دور الصهاينة المتدينين في الأساطير التي كانت قبل قيام الدولة كان متواضعا جدا. فهم لم يكونوا طلائعيين، ولم يكونوا في «سور وبرج» أو في «البلماخ»، فقط في التنظيمات السرية، ولم يكونوا جنرالات وأقاموا فقط عدة كيبوتسات. ولكونهم بالأساس برجوازيون مجتهدون وأكاديميون، فقد أصبحوا موضوعا للسخرية والاحتقار من قبل مواليد البلاد الأوائل. «الفستق الورع»، كان اللقب السائد لهم. كل هذه كانت كافية لتطوير

جرعات متراكمة من جنون العظمة والإحباط.

بعد ذلك قامت الدولة. عندها بدأ أيضا الإفساد. أول من تم إفسادهم هم الحريديون.

بدأ بن غوريون بهذه المهمة عندما فضل ضمهم إلى ائتلافه الأول، وإبقاء مبام خارج الحكومة.

في البداية ترددوا في قضم ملذات السلطة، ولكن سرعان ما تعودوا. وخلال سنوات كثيرة من التسمين بالأموال والسلطة خضعوا لعملية تحول: المجتمع المتفاخر بالتوراة وبمبادئه، والذي لديه رؤية معقدة أثارت أيضا الاحترام والجدل، أصبح تجمعا للمشردين والعاطلين الفارغين، الذين التصقوا بثدي المملكة، وأوصلوا مهنة الدعارة السياسية إلى أرقام قياسية جديدة. واستجابوا لكل نزوات الحكومة طالما أنها تزودهم بما يريدون. ومن أجل الاستمرار في الرضاعة من الأموال العامة فإنهم وافقوا على التعاون مع الأعداء السابقين كي يصبحوا صهاينة قوميين. الآن الممثلون الروحانيون لهذا المعسكر هم غفني وغولدكنوفف ودرعي. مهمة الإفساد لـ«الصهيونية الدينية» بدأت على الفور بعد حرب «الأيام الستة.«

كل محيط الإحباط، الدونية، التعصب، الهرمونات المكبوتة التي تراكمت خلال العشرين سنة الأولى للدولة، انفجرت مرة واحدة. والآن هم سيصبحون الرواد، وسيصبحون «البالماخ»، ومن يحتلون «دونما وعنزة»، ومقيمي «سور وبرج»، رجال التنظيم السري وعمليات «الانتقام.«

السكارى من التصريح الذي حصلوا عليه من الحاخامات ومن الحكومة لإثارة أعمال الشغب والفوضى كما يرغبون سرعان ما أصبحوا أشخاصا متوحشين وعنيفين ومتورعين وينفسون عن غرائزهم على أشخاص عاجزين.

هكذا، يمكنهم أن يكونوا أوغادا وأشرارا، وأيضا «أولادا طيبين» يحصلون على المداعبة والتقدير من الآباء ومن المعلمين.

باختصار، ما الذي فعلته الدولة بالدين. الحريديون في إسرائيل حولتهم إلى جانكيز، الذي يدمن على المال العام، و«الصهيونية الدينية» حولتها إلى عصابة فاشية منفلتة العقال. ولكن خلافاً للحريديين، الذين هم فقط تهديد على جيب الدولة، فإن «الصهيونية الدينية» هي تهديد وجودي وبحق، حيث إن القاعدة التاريخية تقول اعطوا للدين التوحيدي سلطة، جيشا ومنطقة جغرافية، وستحصلون على وحش في نهاية المطاف سيدمر نفسه. لهذه القاعدة لا يوجد أي استثناء

* * *

هآرتس: حان الوقت لتطوير العلاقات مع المغرب

بقلم مستشار الأمن القومي سابقاً مئير بن شبات والباحث في معهد «اتفاقيات أبراهام» للسلام دافيد أهرونسون

وضعت الإنجازات المهمة لمنتخب المغرب في المونديال، وتأهُّله إلى نصف النهائي، المغرب في العناوين الرئيسة. بين ليلة وضحاها، تحول المنتخب إلى الممثل الرسمي للعالم العربي في صراعه على الكأس الدولية. أما في إسرائيل، فالشعور بالخذلان بسبب تضامُن لاعبي المغرب مع الفلسطينيين لم يعكر فرحة مشجعي المنتخب.

لم يمر أكثر من عامين على تجديد العلاقات ما بين الدولتين، ويبدو أنه لم تحدث قطيعة أصلاً. ففي الوقت الذي يعيش العالم صراعاً على النظام العالمي إلى جانب أزمات اقتصادية في العالم، تستطيع إسرائيل والمغرب طرح حلول تساعد على التعامل مع تحديات العصر. هذه الحلول يمكنها أن تعكس نقاط القوة النسبية لكلٍّ من الدولتين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشراكة بينهما. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، حان الوقت لنقل العلاقات إلى درجة جديدة ما بين القدس والرباط.

كان الاتفاق التاريخي بوساطة إدارة ترامب جزءاً من «اتفاقيات أبراهام». وفي إطارها، تحول المغرب خلال أشهر معدودة، إلى الدولة العربية الرابعة التي لديها علاقات مع دولة إسرائيل. غيّر البيان الثلاثي الخارطة وصنع مرحلة جديدة بين الدولتين. قبلها بـ20 عاماً، خلال سنة 2000، قطع المغرب علاقاته بإسرائيل في أعقاب الانتفاضة الثانية. لكن العلاقات العميقة كانت جزءاً لا يتجزأ من إرث الشعبين.

جالية صغيرة وتقاليد قديمة

تاريخ الشعب اليهودي في المغرب عميق، ويمتد على مدار أكثر من ألف عام. وتشير التقديرات إلى أن اليهود الأوائل وصلوا إلى المغرب بعد خراب «الهيكل الثاني». ولأجيال عديدة، استقبل المغرب الكثيرين من حكماء يهود إسبانيا والمحيط، وتحول هو نفسه إلى معقل لليهودية، على الرغم من الملاحقات الدينية والأزمات الصعبة التي مرّ بها اليهود. فمدينة السويرة مثلاً سجلت حالة استثنائية في العالم المسلم، إذ كانت المدينة الوحيدة التي توجد فيها أغلبية يهودية.

لأجيال عديدة هاجر اليهود من المغرب إلى إسرائيل. وشارك المهاجرون من المغرب في تجديد اليشوف اليهودي في القرن التاسع عشر وتطوير مدن عديدة، بينها يافا وحيفا وطبرية والقدس. وخلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة، هاجرت إليها أغلبية يهود المغرب، وبقيت في المغرب جالية يهودية صغيرة، معظمها يسكن في كازابلانكا وقلة منها في مراكش. ما زالت الجالية تحافظ على التقاليد، وبتشجيع ودعم من ملك المغرب هناك مبادرات دائمة لترميم القبور والأحياء اليهودية (الملاح)، حيث يسكن اليهود.

ومع تجديد العلاقات في إطار «اتفاقيات أبراهام» تم فتح خطوط طيران مباشرة ما بين تل أبيب وكازابلانكا ومراكش. وتحول المغرب إلى أكثر الوجهات شعبيةً للإسرائيليين. تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين الوزارات

الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات والمنظمات في الدولتين. شعور الشراكة والرضا عن تجديد العلاقات لا يميز فقط القيادات، بل يبرز جيداً في الشارع المغربي، وفي التعامل مع الإسرائيليين.

طغيان التفاؤل

الآن، بعد عامين على تجديد العلاقات، وبعد أن وُضعت الأساسات، حان الوقت لاستنفاد الإمكانات الكامنة الكثيرة في التعاون بين الدولتين. المغرب وإسرائيل يشكلان بوابتين للبحر المتوسط من الشرق والغرب.

إسرائيل والمغرب والسودان تستطيع التعاون لإيجاد حلول لأزمة الغذاء العالمية، التي باتت أصعب بعد الحرب في أوكرانيا. لدى السودان مثلاً الأراضي الخصبة المطلوبة لتحويلها إلى مصدّرة للقمح، لكن تنقصها المعرفة والأدوات المطلوبة.

لدى إسرائيل والمغرب القدرة على سدّ هذه الفجوة. فبإمكانهما نقل المعرفة الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية إلى أفريقيا، والفوسفات من المغرب، وصناعة التغيير من أجل مصلحة شعوب المنطقة. بالإضافة إلى أنه في أعقاب أزمة الطاقة العالمية والعقوبات المفروضة على استيراد الغاز الروسي، يمكن للتعاون الإقليمي أن يمنح حلولاً بديلة. مشاريع كخط الغاز الطبيعي بين نيجيريا والمغرب، وخط غاز من إسرائيل إلى أوروبا، إلى جانب خط النفط من الخليج إلى أوروبا، ستكون ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وهو ما من شأنه خلق فرص عمل في الدولتين، بالإضافة إلى مدخول يساعد الاقتصاد.

إلى جانب التعاون الحكومي والفرص الاقتصادية من الضروري تعميق العلاقات بين المواطنين. المغرب صادق مؤخراً على مسار تسهيل الدخول للإسرائيليين عبر الفيزا الإلكترونية، وعلى إسرائيل تبنّي سياسة مشابهة، بهدف تشجيع السياحة المغربية في إسرائيل. في نهاية المطاف، على إسرائيل الاعتراف رسمياً بسيادة المغرب على الصحراء الغربية. هذه الخطوة مطلوبة، بعد أن قامت بها دول كثيرة، بينها الولايات المتحدة. القيادة في المغرب تتوقع هذا أيضاً.

من جانب إسرائيل، فبالإضافة إلى ما ستقدمه هذه الخطوة لتطوير العلاقات مع الغرب، فإنها ستُضعف في الوقت نفسه جهة البوليساريو، المدعومة من إيران و»حزب الله». وفي نظرة إلى إنجازات العامين الماضيين، القلب يكبر والتفاؤل يطغى. هذه بداية صداقة مذهلة. فرص كثيرة موجودة أمامنا للتطور، وتحويل السلام مع المغرب إلى نموذج يحتذى بالنسبة إلى كل دول المنطقة

* * *

يديعوت أحرونوت: طائرات وصواريخ دقيقة، وربما نووية حتى: التحالف غير المقدس بين بوتين و آيات الله

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: الر ابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

ورّطت روسيا نفسها بالوحل الأوكراني، والتعاون مع إيران يقلق الغرب: فالطائرات الانتحارية من دون طيار التي ستحسنها موسكو قد تصل إلى حزب الله، وقد نقلت بالفعل إلى إيران صواريخ أميركية مضادة للدبابات ستخضع لهندسة عكسية؛ وهناك خوف من المساعدة النووية. قد يطالب بوتين اليائس إسرائيل بالحد من ضرباتها الاستباقية في سوريا، لكن هذا لن يحدث في الوقت الحالي. وإلى جانب العيوب هناك أيضًا مزايا يمكن الاستفادة منها

نشر المتحدث باسم مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة نهاية الأسبوع الماضي تفاصيل مقلقة حول تنامي التعاون الأمني بين روسيا وإيران، والبيانات التي قدمها جون كيربي لشبكة البي بي سي البريطانية وشبكة إن بي سي الأميركية حول ما وصفه مسؤولو البنتاغون ب "الشراكة الدفاعية الكاملة" بين إيران وروسيا تقلق المعسكر الديمقراطي الغربي بأكمله، وإسرائيل خاصة.

في الواقع، هذه نقطة تحول في نظام القوة العالمية. فقد انضمت إيران كعضو كامل في المعسكر المناهض للديمقراطية والغرب وأعضاؤه الرئيسيون الصين وروسيا، وهي تستفيد من ذلك بالفعل. تساعدها روسيا والصين في بيع النفط من إنتاجها وتحقيق ربح مع تجاوز العقوبات الأميركية، وروسيا تحبط أيضًا قرارات ضد إيران في الأمم المتحدة، لكن هذا هو غيض من فيض.

ففي الغرب وإسرائيل قناعة أنه من المحتمل جدًا أن تساعد روسيا إيران في المستقبل في الحصول على قدرات جمع المعلومات الاستخباراتية وإنتاجها من الفضاء والأرض. وعلى سبيل المثال، إطلاق أقمار صناعية للتجسس والتصوير باستخدام الصواريخ الروسية. حتى أن هناك مصادر استخباراتية في الغرب أعربت مؤخرًا عن مخاوفها من أن بوتين اليائس من هزائم جيشه في أوكرانيا وخوفًا على بقائه السياسي أمر علماءه بمساعدة البرنامج النووي العسكري الإيراني. في مقابل الذين يطرحون هذا الاحتمال، هناك خبراء يزعمون أنه لا يوجد روسي في عقله السليم يريد دولة إسلامية متطرفة ونووية على الحدود الجنوبية لـ "روسيا الأم".

علاوة على ذلك، هناك احتمال أن يسقط النظام الحالي في إيران وأن يحل محله نظام موال للغرب.

وفي الوقت نفسه، فإن المشكلة المباشرة للغرب وإسرائيل الناشئة عن التحالف الروسي الإيراني المتشدد بسرعة هي التعاون في مجال البحث والتطوير والإنتاج الصناعي. لا يساور أحد أدنى شك في أنه عاجلاً أم آجلاً

لن يواجه الأوكرانيون فقط المنتجات الدقيقة والمميتة للتعاون العسكري التكنولوجي بين إيران وروسيا، وإنما نحن ودول الشرق الأوسط الأخرى أيضًا، وربما دول حلف شمال الأطلسي في المستقبل. ويمكن بالفعل التقدير على وجه اليقين أن الأسلحة المحسّنة التي ستنتجها إيران بالتعاون مع الروس سيتم تزويد وكلاءها بها في لبنان واليمن والعراق وفنزويلا.
يزعم الأوكرانيون أنهم أسقطوا 10 من كل 15 طائرة من دون طيار مهاجمة من صنع إيران، ومن المعلومات التي تصل إلى الغرب يمكن معرفة أن الروس غير راضين حقًا عن الجودة التكنولوجية للطائرات من دون طيار التي توفرها لهم طهران. لكن من الناحية العملية، من الواضح أن الزبائن في موسكو راضون: لقد تمكنوا بالفعل من شل جزء كبير من إمدادات الكهرباء لمواطني أوكرانيا باستخدام طائرات من دون طيار الإيرانية "الانتحارية"، ويتفهمون أن التعاون مع الإيرانيين يمكن أن يمنحهم حلًا سريعًا لإحدى نكساتهم الرئيسة في الحرب في أوكرانيا: النقص الحاد في الأسلحة الدقيقة التي لا تستطيع الصناعة العسكرية الروسية التغلب عليها بمفردها.

هذا هو السبب الذي دفع الاتحاد الروسي الكبير إلى تقديم طلب لإيران للحصول على ترخيص لتصنيع الطائرات الإيرانية من دون طيار داخل روسيا. فقد منح الإيرانيون الترخيص من دون تردد، ليس بسبب الاعتبارات المالية فقط، بل لأن لدى العلماء والمهندسين الروس قدرة كبيرة على تحسين المدى والدقة والقدرة التدميرية للطائرة من دون طيار. الطائرات بدون طيار الإيرانية التي .وفقًا للتقارير .هي مقلدة وتم بناؤها بالهندسة العكسية للطائرات من دون طيار الإسرائيلية من طراز "هاربي". من المعقول تمامًا تقدير أن الروس سيعيدون التحسينات إلى الإيرانيين، والنتيجة النهائية أن الطائرات من دون طيار والصواريخ بكل أنواعها ستكون في أيدي حزب الله في لبنان، وفي أيدي الميليشيات الشيعية في العراق وسوريا واليمن.
هذه ليست نهاية التعاون. إذ يمكن لروسيا أن تساعد إيران سواء في مجال الطائرات من دون طيار أو في مجال الصواريخ من خلال إمدادها بمكونات تكنولوجية حساسة تجد إيران صعوبة في شرائها في الغرب بسبب العقوبات المفروضة عليها، كما يمكن للروس السماح للطائرات من دون طيار الإيرانية بأن تكون بأن تكون أكثر تحصينًا ضد التشويش وتحديد أهدافها بشكل أكثر دقة باستخدام شبكة الأقمار الصناعية للملاحة الروسية GLONASS، بالإضافة إلى شبكة الأقمار الصناعية الغربية GPS التي يستخدمها الإيرانيون حاليًا.

وينطبق الشيء نفسه على الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى والصواريخ التي التزم الإيرانيون على ما يبدو بتزويد الروس بالمئات منها. ومن غير المرجح أن يرغب الروس ويطلبون من الإيرانيين الإذن لصنع صواريخ وقذائف من طراز "فاتح 110" أو "ذو الفقار" صُنعت في إيران في مصانع الصناعة العسكرية الروسية. لكنهم

سيستخدمون هذه الصواريخ في أوكرانيا ويشاركون الإيرانيين في الدروس التي تعلموها، وسيؤدي ذلك إلى تحسين دقة هذه الصواريخ وقوتها الفتاكة.

لا ينطبق ما سبق على الأسلحة الجوية فحسب، بل ينطبق أيضًا على الأسلحة البرية مثل الصواريخ المضادة للدبابات وقذائف المدفعية الدقيقة. ومن المعروف. على سبيل المثال. أن روسيا استولت على غنائم في أوكرانيا، ونقلت إلى إيران صواريخ "جافلين" المضادة للدبابات التي قدمها الأميركيون إلى الأوكرانيين. تعتبر صواريخ الكتف هذه الأكثر تطوراً من نوعها في العالم. وهي من بين أشياء أخرى تتيح مهاجمة الدبابات من أعلى، وضرب منطقة البرج حيث تكون الدبابة أكثر عرضة للخطر. وقد سمحت هذه التكنولوجيا للمقاتلين الأوكرانيين الذين يعملون بمفردهم أو في فرق صغيرة تدمير الدبابات والمركبات المدرعة الأخرى التابعة للجيش الروسي بالجملة. والصواريخ الروسية المضادة للدبابات حتى الأكثر تطوراً لا تمتلك القدرة على الضرب من الأعلى.

سيتمكن الإيرانيون الآن من إجراء هندسة عكسية لصواريخ "جافلين" المضادة للدبابات، ونقلها عاجلاً أم آجلاً إلى حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي وحماس في قطاع غزة. إن أنظمة "Windbreaker" و " Durvan Arrow" توفر حماية نشطة جيدة لدبابات الجيش الإسرائيلي وناقلات الجنود المدرعة وغيرها من المركبات المدرعة، لكن الصواريخ المضادة للدبابات تشبه في أدائها صواريخ "جافلين"، إذا كانت في أيدي الجيوش الإرهابية من الشمال والجنوب، فستكون تحديًا لنا كذلك. كما إن اجراء الإيرانيين هندسة عكسية للصواريخ المضادة للدبابات، ونقلها لحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة سيشكل تحدّيًا من نوع جديد للدبابات وناقلات الجنود الإسرائيلية المدرعة.

المجال الآخر الذي بدأت به روسيا بالفعل هو في الواقع مساعدة الإيرانيين على إعادة إنشاء القوة الجوية الإيرانية المأهولة. فسلاح الجو الإيراني. بسبب العقوبات الأميركية والدولية التي حدت من قدرته على الشراء على مدى العقود الخمسة الماضية. لا يزال مجبرًا على استخدام طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر أميركية وروسية قديمة من السبعينيات والثمانينيات. لهذا السبب، فهي بالكاد تشكل تهديدًا أو عقبة أمام الطائرات الحديثة التي قد ترغب بمهاجمة أهداف في إيران من الجو. لكن. فليعلم أي شخص يخطط لمهاجمة إيران. من المحتمل أن يتغير هذا الوضع بشكل كبير للغاية في غضون بضع سنوات.
وأعلن يوم السبت أن الروس بدأوا بالفعل الربيع الماضي بتدريب الطيارين الإيرانيين على تحليق طائرات قاذفة قنابل مقاتلة من طراز "سوخوي 35" (SU-35). هذه طائرات حديثة يمكنها بالتأكيد تحدي طياري وطائرات القوات الجوية الغربية - بما في ذلك سلاح الجو الإسرائيلي. هذا على افتراض أن الروس سيبيعون للإيرانيين إلى جانب الطائرات أيضًا صواريخ جو - جو المتطورة والبعيدة المدى وصواريخ جو - أرض من إنتاجهم. ووفقًا للمنشورات ، فإن روسيا تدرس أيضًا بيع مروحيات هجومية وطائرات هليكوبتر قتالية وأنظمة

دفاع جوي متطورة لإيران تجعل من الصعب للغاية مهاجمة أهداف في إيران من الجو.
يمكن للتحالف الروسي الإيراني أن ينتج تهديدًا جديًا آخر لإسرائيل: بجيشه المتجذر في الوحل الأوكراني والخشية على بقائه السياسي ، سيعتمد بوتين اليائس أكثر فأكثر على الإيرانيين ؛ نتيجة لذلك ، قد يميل إلى مطالبة إسرائيل بالحد من الضربات الاستباقية التي تنفذها في إطار قاعدة سلاح الجو. معركة ما بين الحروب. ضد القواعد الإيرانية ووكلائها وضد "مصنع دقة الصواريخ الإيراني" في سوريا.
لكن هذا لم يحدث حتى الآن ، ويقدر المسؤولون في المؤسسة الأمنية أنه لن يحدث أيضًا ، لأن الكرملين يعلم جيدًا أن حرية العمليات الجوية في سماء سوريا ولبنان تعتبرها إسرائيل موطنًا أساسيًا للأمن القومي؛ وبالتالي ستعمل على الحفاظ عليها بكل الطرق والوسائل الممكنة. إذا فشلت الدبلوماسية - فلا خيار أمامك سوى اللجوء إلى الوسائل العسكرية أيضًا، بما في ذلك المواجهة المباشرة والمدمرة مع القوات الروسية على الأراضي السورية. لا يستطيع بوتين الآن وفي المستقبل المنظور تحمل نزاع عسكري واسع النطاق بالإضافة إلى الصراع الذي يشارك فيه في أوكرانيا؛ صراع يكون فيه أيضًا فرصة جيدة للخسارة عسكريًا واقتصاديًا.

إيران هي تهديد عالمي بالفعل، ليس لإسرائيل فقط

مع كل العيوب والمخاطر المتأصلة في التحالف الروسي الإيراني بالنسبة لإسرائيل، فقد أعطت إسرائيل العديد من المزايا:

أولاً - التحالف غير المقدس بين طهران وموسكو الذي يساعد الروس على تجميد مواطني أوكرانيا أيقظ بالفعل معظم الدول التي تنتمي إلى الغرب الديمقراطي، وبات يدرك أن إيران تشكل تهديدًا حقيقيًا وملموسًا وخطيرًا على السلام العالمي؛ وليست تهديدًا للاستقرار في الشرق الأوسط وتهديدًا وجوديًا لإسرائيل فقط. هذا هو الحال عندما تكون قدرات إيران العسكرية والصناعية تقليدية، ومن السهل تخيل ما سيحدث عندما تمتلك إيران أسلحة نووية.

ثانيًا، مساعدة روسيا في حربها في أوكرانيا جنبًا إلى جنب مع القمع الوحشي "لأعمال شغب الحجاب" خففت إلى حد كبير من دافع إدارة بايدن ودول الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاقية نووية جديدة مع آيات الله. وهذا يعني أن إيران ستستمر في تحمل عبء العقوبات وقد تخضع لعقوبات إضافية. لذلك، لن يكون لديها الكثير من الموارد للاستثمار في المشروع النووي والمغامرات العسكرية الأخرى التي تشارك فيها، ولن يتحسن الوضع الاقتصادي أيضًا، وهذا في حد ذاته تهديد للنظام الإيراني.

على أي حال، يجب على إسرائيل أن تتابع عن كثب وبصورة مستمرة ما يحدث على محور موسكو - طهران، وأن تستعد سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا لإحباط التطورات غير المرغوب فيها، وكذلك الاستفادة من الفرص إن وجدت.

* * *

تحديات حرية العمل الاستراتيجي لإسرائيل

بقلم اللواء احتياط عاموس جلعاد وطاقم معهد السياسة والاستراتيجية IPS

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

عشية تشكيل الحكومة الجديدة تقف اسرائيل امام تحديات هامة، وعلى رأسها التحدي الايراني المتعاظم والتفجر السياسي والامني في الساحة الفلسطينية. مقابل ذلك تتمتع اسرائيل اليوم بذخائر استراتيجية متنوعة. اولا وقبل كل شيء، العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والى جانبها العلاقات مع دول السلام والتطبيع، القوة العسكرية والاقتصادية وجهاز قضاء مستقل وقوي. هذه الذخائر تؤثر على صورة اسرائيل كقوة عظمى اقليمية وتسمح لها بالمرونة باستخدام القوة ومواصلة الاستثمار في بناء القوة، بشكل يحفظ تفوقها النوعي على اعدائها وخصومها في المجال. كل ذلك، الى جانب قدرات نوعية استثنائية لدى اجهزة الامن لإحباط عمليات الارهاب.

للسياسة المتوقعة للحكومة الجديدة، بما في ذلك النية لتغيير التبعية التنظيمية لمنسق الاعمال في المناطق - وبخاصة على مسؤوليته من خلال الادارة المدنية على اواقع المدني في يهودا والسامرة - ستكون آثار استراتيجية واسعة. اولا وقبل كل شيء فهي تخلق احتمالا متزايدا للاحتكاك مع السلطة الفلسطينية والمس بمنظومة العلاقات مع الادارة الامريكية، الاتحاد الاوروبي والدول العربية. وذلك في ضوء ما سيعد كخطوة لتغيير الواقع على الارض والدفع قدما بمسيرة عملية لضم مناطق يهودا والسامرة. مثل هذا التطور سيمس بشرعية دولة اسرائيل، سيقضم من حرية العمل الاستراتيجي والامني التي تتمتع بها (بما في ذلك التأييد في الموضوع الايراني) وسيعرض اسرائيل لإجراءات قانونية ضدها.

الساحة الفلسطينية: تفجر أمني وتحدٍ سياسي - قانوني

تشكل الساحة الفلسطينية اليوم التحدي الاستراتيجي الاكثر شحنا والذي سيتعين على الحكومة الجديدة ان تعطي له جوابا بسبب التفجر الامني (ولا سيما في شمال السامرة)، والذي يهدد بالانتقال الى مناطق اخرى في يهودا والسامرة، الى جانب التهديدات التي تنطوي عليها الابعاد السياسية والقانونية.

ان اخراج منسق اعمال المناطق من التبعية المباشرة والكاملة لوزير الدفاع واخضاع لواء عسكري عامل لوزير مجال مسؤوليته ليس امنيا من شأنه أن يخلق مشاكل تنسيق صعبة مع باقي محافل الامن وعلى رأسها الجيش الاسرائيلي بل ومع السلطة الفلسطينية. فضلا عن ذلك فان خطوات تتخذ صورة فرض القانون

الاسرائيلي على المفاوضات فما بالك الدفع قدما بخطوات لتفكيك الادارة المدنية، ستعزز الادعاءات بان هذه خطوة لضم غير قانوني وان المستوطنات تشكل خرقا للقانون الدولي.

أبو مازن، الذي توجد مكانته العامة في درك أسفل غير مسبوق، يشخص الوقت الحالي كلحظة مناسبة وكفرصة للدفع قدما بمعركة سياسية وقانونية ضد اسرائيل. وقد وجد هذا التفكير تعبيره مؤخرا في توجهات من السلطة الفلسطينية الى الامم المتحدة لطلب فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي بالنسبة لـ "الاحتلال الاسرائيلي المتواصل"، وفي توجهات للمدعي العام في محكمة الجنايات الدولية للشروع في تحقيق ضد اسرائيل. في الاسبوع الماضي برز ابو مازن حتى في قول في مقابلة مع شبكة "العربية" وجاء فيه بان من شأنه ان يفكر لاحقا بالعودة الى الكفاح المسلح.

على مدى السنين نجحت اسرائيل في صد الخطوات القانونية ضدها، ضمن امور اخرى، بدعوى أن جهاز القضاء الاسرائيلي هو مستقل، يعمل بموجب القانون الدولي وينفذ بشكل مصداق وموضوعي التحقيقات. قرارات تمس بهذه الاستقلالية من شأنها ان تكون كالسهم المرتد فتعرض دولة اسرائيل، زعماءها وجنودها للاتهامات والدعاوى على اعمالهم ضد الفلسطينيين في يهودا والسامرة وفي غزة.

خطوات اسرائيل تجاه الفلسطينيين من شأنها أن تصعد أكثر فأكثر تعابير اللاسامية (التي توجد على اي حال في ميل صعود) ضد يهود في ارجاء العالم وتشكل ذخيرة في ايدي منظمات نزع الشرعية للدفع قدما بخطوات ضد اسرائيل في المؤسسات الدولية ومع الشركات الدولية. وذلك في ظل الدفع قدما بالروايات التي تقول ان دولة اسرائيل هي دولة أبرتهايد وان اسرائيل ترتكب جرائم حرب.

إيران - تعاظم التهديد

التهديد الايراني على اسرائيل يتعاظم في كل الابعاد، وبخاصة في كل ما يتعلق بتقدم المشروع النووي وتحسين القدرات الهجومية في مجال الصواريخ والمسيرات، في ظل التعاون الاستراتيجي الناشئ مع روسيا في مجالات عسكرية وتكنولوجية. التقديرات الحالية التي تدعي بان الفترة الزمنية اللازمة لإيران لتطوير قدرات نووية عسكرية هي نحو سنتين تبدو صحيحة أغلب الظن طالما لم تتخذ إيران قرارا بتطوير مثل هذه القدرات. قرار كهذا، إذا ما اتخذ من شأنه أن يقلص بشكل كبير الفترة الزمنية، في السيناريو المتشدد، الى أشهر قليلة.

فضلا عن ذلك، فان صرف الاهتمام العالمي نحو مسائل أكثر اشتعالا وعلى رأسها الحرب في اوكرانيا، أزمة الطاقة والتضخم المالي المتزايد الى جانب المساعدة الايرانية في المجهود الحربي الروسي والقمع الوحشي للاضطرابات في الداخل، تخلق واقعا تكون فيه امكانية الوصول الى اتفاق نووي جديد متدنية للغاية. في ضوء ذلك، وبدون خلق تهديد مصداق وملموس، فان إيران هي التي تمسك بالأوراق في ايديها بالنسبة لوتيرة تقدم المشروع النووي.

الساحة العالمية - المنافسة المتزايدة بين القوى العظمى

بعد نحو عشرة أشهر من نشوب الحرب في اوكرانيا، ونهايتها لا تزال لا تبدو في الافق، رغم المؤشرات الاولية على استعداد الولايات المتحدة وروسيا لفحص الامكانية لاستئناف المفاوضات. واضح حاليا ان الطرفين يستغلان أشهر الشتاء لتحسين المواقع والانتظام العملياتي استعدادا لتصعيد محتمل للقتال في الربيع، في ظل استمرار الجهود لاستنزاف وضرب الطرف الاخر. من جهة يعظم استمرار القتال التخوف من سوء تقدير وخطوات متطرفة من جانب روسيا، ضمن أمور أخرى، في ضوء تلميحات بوتين بإمكانية استخدام السلاح النووي. من جهة أخرى فان هذه المخاوف كفيلة بالذات بان تزيد الرغبة في الغرب للبحث عن مخرج دبلوماسي للازمة.

ان زيارة الرئيس الصيني شي الى السعودية وسلسلة الاتفاقات الاقتصادية التي وقعت في اثنائها تعكس ارتفاع درجة في العلاقات الثنائية بين الدولتين. وقد أبرز السعوديون الزيارة والاستقبال الحار للرئيس شي (بخلاف الاستقبال البارد الذي استقبل به الرئيس بايدن قبل نحو نصف سنة) فيما بدى كمحاولة لتحذير الإدارة الامريكية من أن للرياض بديلا استراتيجيا مساوي القيمة. كل هذه تشكل تعبيرا عن منظومة العلاقات الامريكية المركبة مع دول الخليج والتغييرات التي طرأت في السياسة الخارجية السعودية في السنوات الأخيرة، مثلما وجدت تعبيرها في الرفض الثابت من جانب الرياض للاستجابة للطلبات الامريكية المساعدة في تخفيض أسعار النفط.

المعاني والتوصيات لإسرائيل

تبدأ الحكومة المرتقبة ولايتها من نقطة بدء متدنية في ضوء المخاوف الكثيرة في العالم وفي المنطقة بالنسبة للسياسة التي ستتخذها في جملة واسعة من المسائل (الفلسطينيين، الأقليات، جهاز القضاء، وغيرها). سيتعين على الحكومة أن تبدي حساسية وحذرا من اتخاذ خطوات من شأنها أن تقضم من قدرة إسرائيل السياسية ومن وسائلها لصد خطوات ضدها في الساحة الدولية (ولا سيما في الأمم المتحدة وفي المحكمة في لاهاي)، للقضم في التعاون الأمني والاقتصادي (ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي والدول السنية)، تقليص حرية العمل في المجال وتقييد القدرة على طرح جواب شامل على التهديد المتزايد من جانب إيران.

في السياق الفلسطيني، رغم مواقف الحكومة الوافدة الأيديولوجية الواضحة، نوصي بان يبدي قادتها تفهما لحساسية وهشاشة الواقع الحالي في يهودا والسامرة والذي من شأنه أن يتطور بسرعة الى تهديد استراتيجي حاد من ناحية إسرائيل. في المرحلة الأولى على الأقل نوصي الحكومة بالامتناع عن تنفيذ خطوات ثورية ولا سيما تلك التي تضعضع مكانة السلطة وتغير وجه الواقع في يهودا والسامرة.

في هذا السياق نوصي على نحو خاص بالامتناع عن "عقاب" اقتصادي للسلطة من شأنه أن يؤدي الى انضمام جماهيري واسع لموجة التصعيد الجارية منذ نحو نصف سنة. كما أن على الحكومة أن تحذر من الدفع بخطوات تتعلق بالحرم تؤثر سلبا على العلاقات مع الدول العربية (وبخاصة الأردن)، وعلى العلاقات المشحونة أصلا بين الدولة وبين الجمهور العربي في إسرائيل.

ليس للتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بديل والقدرة على بلورة جواب شامل للتحدي المتزايد من جانب إيران تعتمد بشكل مطلق على التعاون بين الدولتين. سيتعين على الحكومة ان تعمل بكل سبيل للحفاظ على العلاقات الخاصة وعلاقات الثقة مع الإدارة (ضمن أمور أخرى على خلفية رواسب الماضي بين رئيس الوزراء المرشح وبين الإدارة الديمقراطية) ويهود الولايات المتحدة وذلك كي تضمن دعم الإدارة في صد إجراءات ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية وفي الساحة القانونية.

في ضوء المواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، نقترح على الحكومة الجديدة ان تبدي حذرا زائدا في التعاون مع الصين، ولا سيما في السياقات التكنولوجية والبنى التحتية الوطنية وتصعيد الرقابة على المحاولات الصينية لشراء شركات إسرائيلية.

حيال روسيا نوصي الحكومة بان تواصل الوقوف الى جانب أوكرانيا وتحويل المساعدة لها وفقا للخطوط الحمراء من جانب روسيا في كل ما يتعلق بتوفير منظومات الدفاع الجوي.

* * *

استطلاعات

i24NEWS: 82 في المئة من الإسرائيليين الذين تعرضوا لخطاب الكراهية على الانترنيت أولهم فيسبوك

العديد من الإسرائيليين يتعرضون لأضرار عبر الإنترنت بما في ذلك الكراهية والمضايقات وكشف التفاصيل الحميمة

أظهر استطلاع أجرته جمعية الإنترنت الإسرائيلية ومعهد Mindpool للأبحاث يوم الإثنين، أن العديد من الإسرائيليين يتعرضون لأضرار عبر الإنترنت بما في ذلك الكراهية والمضايقات وكشف التفاصيل الحميمة والخطابات العنيفة،وأظهرت بيانات الاستطلاع أيضًا أن خطاب الكراهية يؤثر على مستخدمي الإنترنت ويؤدي إلى تجنب الكثيرين مناقشة والتعبير عن آرائهم عبر الإنترنت .

وبحسب الاستطلاع قال 22 في المئة من الإسرائيليين إنهم تعرضوا شخصيًا للإهانات والإساءات على وسائل التواصل الاجتماعي في العام المنصرم ، بينما قال 18في المئة إنهم تعرضوا شخصيًا للمراقبة أو المضايقة خلال نفس الفترة. ما يقرب من واحد من كل عشرة إسرائيليين (9 في المئة) يقولون إن الصور الحميمة أو المحرجة

له قد تمت مشاركتها دون إذن منه، وتجدر الإشارة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الرجال والنساء في الإجابات عن الأسئلة.

وأفاد الاستطلاع أن 82 في المئة من الإسرائيليين الذين تعرضوا لخطاب الكراهية على الإنترنت، قالوا بأن فيسبوك هو الشبكة الاجتماعية التي تحدث فيها معظم الحالات، المنصات الأخرى التي واجه الإسرائيليون فيها الكراهية عبر الإنترنت هي واتس اب 26 في المئة، انستغرام 24 في المئة، تويتر 17 في المئة، تيك توك 16 في المئة، يوتيوب وتلغرام 9 في المئة، في ما قالت 58 في المئة من النساء إنهن تعرضن للعنف عبر الإنترنت.

وفقًا للإسرائيليين بحسب الاستطلاع، فإن المجموعات الاجتماعية الأكثر تعرضًا للهجوم عبر الإنترنت في العام المنصرم هي العرب والمتدينون (33 في المئة) ، تليهم النساء والفتيات (27.5 في المئة) ، ومجتمع المثليين (23.7 في المئة) والمهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق و إثيوبيا ، وكذلك اللاجئين والعمال المهاجرين (حوالي 6.5 في المئة لكل منهما). بالإضافة إلى ذلك، قال 64 في المئةمن الجمهور إإن المحتوى الذي ينشره أعضاء الكنيست والمسؤولون المنتخبون على الشبكات له تأثير سلبي على الحوار العام على الإنترنت.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: غضب بعد تفاوض يهدوت هتوراة والليكود على توسيع كبير للحكم الديني

ورد إن الحزب اليهودي المتشدد حصل على دعم لحظر توليد الطاقة خلال السبت، توسيع الشواطئ التي تفصل بين الجنسين و أكثر من ذلك بكثير، لكن حزب نتنياهو ينفي الموافقة على المطالب

وسط المحادثات الائتلافية بين حزب "يهدوت هتوراة" اليهودي المتشدد وحزب الليكود، كشف تقرير صدر ليلة الاثنين عن سلسلة من الإصلاحات بعيدة المدى والمكلفة في قلب المفاوضات، التي من شأنها أن توسع تقارب الحكومة من اليهودية الأرثوذكسية بشكل كبير في مجالات متعددة لجميع الإسرائيليين.

على الرغم من نفي التوصل الى اتفاق حول الإجراءات، تشبثت الحكومة المنتهية ولايتها بالتقرير، الذي نقلته أخبار القناة 12، وأصدرت تنديدات غاضبة وتعهدت بمحاربة مقترحات الإصلاح المذكورة.

وأفاد تقرير القناة 12، الذي لم يشر الى مصادر ولم يتم التحقق منه، أن الليكود وافق على مجموعة من مطالب "يهدوت هتوراة"، بما في ذلك اللوائح التي تتطلب إغلاق محطات الطاقة من غروب الشمس يوم الجمعة إلى غروب الشمس يوم السبت، وإنشاء هيئات تمولها الدولة للإجابة على أسئلة حول الشريعة اليهودية، وتوسيع الشواطئ التي يتم فيها الفصل بين الجنسين والتي تلبي احتياجات المتدينين، وفرض المزيد من الدراسات الدينية في المدارس العلمانية.

ونفى كل من الليكود و"يهدوت هتوراة" أنه تم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المطالب. ووصف الليكود الإجراءات بأنها "قائمة مطالب من حزب يهدوت هتوراة، وليست صفقة وافق عليها الليكود." وقال الليكود، بقيادة رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو، إنه لن يوافق على حظر إنتاج الطاقة يوم السبت أو توسيع الشواطئ التي تفصل بين الجنسين. وقال الحزب في بيان إن "أي اتفاق نهائي سيحافظ على الوضع الراهن المعتمد منذ سنوات بشأن قضايا الدين والدولة."

وقال رئيس حزب "يهدوت هتوراه" يتسحاق غولدكنوبف في بيان صدر في وقت متأخر من يوم الاثنين إن الجانبين "ما زالا يجلسان حاليا لإجراء مفاوضات لصياغة اتفاق الائتلاف." وقال غولدكنوبف إن الادعاء الذي أدلى به في وقت سابق يوم الاثنين بأن "كل شيء جاهز" لم يتطرق إلى قائمة "المطالب المنسوبة إلى أحزاب الحريديم."

ونشرت القناة 12 قائمة من البنود التي ورد أنها مدرجة في الاتفاق بين الليكود و"يهودت هتوراة"، والتي وصفتها بأنها قائمة جزئية فقط. وتضمنت الإصلاحات المبلغ عنها ما يلي:

- اصدار قانون ينظم اعفاء الشباب الحريديم من التجنيد في الجيش
- وجود ممثل عن الحاخامية الرئيسية في أي لجنة تبحث في تصاريح العمل خلال السبت
- حظر توليد الكهرباء خلال السبت
- تمويل الأرشيفات الخاصة المعروفة باسم "غنيزا" – للحفاظ على المستندات والأوراق التي تحتوي على اسم الله، والتي يحظر التخلص منها وفقًا للشريعة اليهودية
- تشكيل وتمويل هيئات لتقديم إجابات للجمهور على أسئلة بشأن الـ"هالاخا"، أو الشريعة اليهودية
- اتفاقية لزيادة عدد الشواطئ المفصولة بين الجنسين
- تخفيض تكلفة المواصلات العامة في المدن ذات غالبية من اليهود المتشددين
- توفير التمييز الإيجابي للحريديم عند التقدم للوظائف في الهيئات الخاضعة لسيطرة الدولة
- السماح للمستشفيات بمنع الـ"حاميتس"، أو منتجات القمح المخمرة، في عيد الفصح
- السماح لأي مواطن بطلب الدفن في الأرض، بدلاً من القبور الموجودة فوق الأرض، المعروفة باسم المقابر العامودية، المنشأة لمحاربة الاكتظاظ
- فرض المزيد من الدراسات الدينية في نظام المدارس العلمانية للدولة

- دراسة إغلاق دائرة تيار اليهودية الإصلاحي الجديدة في وزارة شؤون المغتربين
- الإلزام بتوفير جميع الخدمات الحكومية عبر الإنترنت أيضًا عبر الهاتف لأولئك الذين يتجنبون استخدام الإنترنت، كما يفعل العديد من الحريديين
- رفع المدفوعات الحكومية لطلبة المعاهد الدينية

وسرعان ما انتقد أعضاء الحكومة المنتهية ولايتها التقارير عن مثل هذا الاتفاق.

ووصف رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد الاتفاق المذكور بأنه "اتفاق استسلام مخجل"، وقال إن نتنياهو كان يجر إسرائيل نحو الثيوقراطية. وقال في بيان إن نتنياهو "يقودنا نحو دولة شريعة. إنه يبيع ديمقراطيتنا لمصلحته الشخصية"... لن نسمح لإسرائيل بأن تصبح دولة مظلمة"، تعهد لبيد.

ودانت رئيسة حزب العمل ووزيرة النقل المنتهية ولايتها ميراف ميخائيلي، التي دفعت من أجل تشغيل المواصلات العامة في تل أبيب خلال السبت، أيضا المقترحات المفترضة. وقالت إن "نتنياهو يبيع دولة إسرائيل – الأمر بهذه البساطة. لقد قمنا بدفع وسائل النقل العام خلال السبت، إنهم يدفعون إاى وقف إنتاج الطاقة خلال السبت. وهذه مجرد البداية."

وتعهد وزير المالية المنتهية ولايته أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" العلماني، "بمحاربة هذه الأوهام وبذل كل ما في وسعنا لوقفها."

وقال وزير الخدمات الدينية السابق ماتان كاهانا إن الاتفاق المفترض بشأن السماح للجميع بالحصول على قطعة أرض للدفن "سوف يحول وسط البلاد إلى مقبرة عملاقة." قال كاهانا: "لو لم يكن الأمر مجنونًا، لكان مثيرًا للضحك." وأشار كاهانا إلى أنه يوجد حاليًا 2.5 مليون قبر في إسرائيل، "وبعد 83 عامًا، سيكون هناك 9 ملايين قبر آخر. من يعتقد أنه يمكننا الاستمرار في الدفن في الأرض موهوم." كما اتهمت عضو الكنيست عن حزب "الوحدة الوطنية" شارين هاسكل نتنياهو بالانصياع لمطالب اليهود المتشددين مقابل الولاء للائتلاف، وبيع الدولة. وكتبت هاسكل على تويتر، "إنهم يصرفون الشيك الذي وعدهم به نتنياهو حتى لا يجلسوا [في ائتلاف] مع أي شخص غيره، وسوف يدفع الجمهور الإسرائيلي ثمنه مع فائدة." وأضافت أن مثل هذه الحكومة "ستجعل الجمهور الإسرائيلي يكره الدين."

ويخوض نتنياهو حاليًا سباق مع الوقت لتشكيل ائتلافه المحتمل المكون من 64 مقعدا مع شركائه من "يهدوت هتوراة"، "شاس"، "الصهيونية الدينية"، "عوتسما يهوديت"، و"نوعام". وكان الرئيس إسحاق هرتزوغ قد منحه يوم الجمعة تمديدا لمدة 10 أيام لتحقيق ذلك.

وفي الأسبوع الماضي، وقع حزب "يهدوت هتوراة" والليكود اتفاقًا مؤقتًا يحدد توزيع المناصب في الحكومة المقبلة، لكن تم ارجاء اتخاذ قرار بشأن "القضايا الأساسية"، كما قال الحزب في ذلك الوقت. وفي الاتفاق مع "يهودت هتوراة"، من المقرر أن يتسلم الحزب السيطرة على وزارة البناء والإسكان، التي من المتوقع أن يقودها رئيس الحزب يتسحاق غولدكنوبف، ورئاسة لجنة المالية في الكنيست، المقرر أن يترأسها عضو الكنيست موشيه غافني. وسيسيطر الحزب أيضًا على وزارة شؤون القدس والتراث، وسيتسلم عدة مناصب نائب وزير والسيطرة على عدد قليل من لجان الكنيست الأخرى.

ووصفت تقارير سابقة مطالبة "يهدوت هتوراة" بقانون يمنح الكنيست القدرة على تشريع قواعد ألغتها المحكمة، وتأجيل التجنيد العسكري لطلاب المعاهد الدينية، وزيادة التمويل للمدارس الدينية بغض النظر عن المناهج الدراسية.

* * *

5 خطوات إسرائيلية بالضفة ستؤدي لأزمة مع الإدارة الأميركية

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أشارت مصادر إسرائيلية خبيرة في القانون الدولي إلى خطوات تعتزم الحكومة اليمينية المتطرفة التي يسعى إلى تشكيلها رئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، تنفيذها في الضفة الغربية، ومن شأنها أن تصعّد التوتر بين هذه الحكومة وإدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن. ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الأربعاء، عن هذه المصادر تطرقها إلى خمس قضايا.

ووفقا للمصادر نفسها، فإنه "توجد لدى الأميركيين أسئلة كثيرة حول الحكومة الجديدة، لكنهم بالأساس ينتظرون رؤية كيف ستتغير الأمور على الأرض". وتطرقت المصادر إلى خمس خطوات محددة، وقالت إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستطالب بوضع حلول لها في الفترة القريبة المقبلة، وقد تؤدي إلى أزمة مع الإدارة الأميركية.

وتتعلق القضية الأولى بمقتل فلسطينيين بنيران قوات إسرائيلية في مخيم اللاجئين في جنين. فإلى جانب القرار الأميركي بفتح مكتب المباحث الفدرالي (FBI) تحقيقا في استشهاد الصحافية شيرين أبو عاقلة، طالبت الولايات المتحدة، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية، نيد برايس، سلطات الاحتلال بفتح تحقيق في استشهاد الفتاة جنى زكارنة، أول من أمس، بنيران جنود إسرائيليين. وقال برايس "إننا ندرك أن الجيش الإسرائيلي يحقق بما حدث. ونأمل أن نرى تحمل مسؤولية في هذه الحالة". واعتبرت المصادر الإسرائيلية أن "هذا رد فعل غير مألوف على موت فلسطيني في الضفة، وهو ليس مواطنا أميركيا."

والقضية الثانية تتعلق بقرار سلطات الاحتلال إخلاء قرية خان الأحمر، الواقعة شرقي القدس المحتلة. وأصدرت المحكمة الإسرائيلية قرارا بخصوصها، ادعت فيه أن تواجد السكان الفلسطينيين في منطقة القرية ليس قانونيا، وإن بإمكان السلطات إخلائهم. وأرجأت السلطات إخلاء خان الأحمر عدة مرات في أعقاب ضغوط دولية على الحكومة الإسرائيلية.

وحذّرت المصادر من أن إخلاء القرية سيؤدي إلى توتر بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وستنظر المحكمة العليا الإسرائيلية في هذه القضية، في بداية شباط/فبراير المقبل، حيث ستقدم النيابة العامة رد الحكومة على الإخلاء، خاصة بعد أن تولى رئيس حزب الصهيونية، بتسلئيل سموتريتش، المسؤولية عن منع أعمال بناء في القرى الفلسطينية الواقعة في المناطق ج في الضفة الغربية، التي تقع خان الأحمر فيها.

وتتعلق القضية الثالثة بمنطقة مسافر يطا في جنوب الضفة، وتسعى سلطات الاحتلال إلى إخلاء 19 قرية فلسطينية فيها، بزعم أنها مقامة في منطقة يتدرب الجيش الإسرائيلي على إطلاق النار فيها. ونظرت المحكمة الإسرائيلية في هذه القضة خلال السنوات الماضية، وبسبب ضغوط دولية تم التوصل أحيانا إلى تفاهمات تقضي بأن بإمكان سكان القرى الفلسطينيين زراعة أراضيهم عندما لا يقوم جيش الاحتلال بتدريبات فيها.

ونقلت الصحيفة عن مصدر إسرائيلي مطلع على هذه القضية قوله إن "الأميركيين لا يريدون رؤية مشاهد إخلاء (أي تهجير) فلسطينيين. وسيكون لهذا الأمر تأثير أكبر عليهم من وضع كرافان (بيت متنقل) من جانب مستوطنين."

وتخطط إسرائيل إلى إقامة مستوطنة كبيرة، تشمل قرابة 3500 وحدة سكنية، في المنطقة الواقعة بين القدس المحتلة وأريحا، والمعروفة باسم المنطقة .E1 وهذه القضية الرابعة التي من شأنها إثارة توتر وأزمة بين إسرائيل والإدارة الأميركية. فبناء استيطاني في هذه المنطقة يعني قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها، ما يعني منع قيام دولة فلسطينية في المستقبل. وامتنعت إسرائيل عن تنفيذ هذا المخطط، تحسبا من أزمة شديدة مع المجتمع الدولي.

والقضية الخامسة تتعلق بقرار الاحتلال إخلاء الفلسطينيين من قرية سوسيا في منطقة الخليل. وستنظر المحكمة العليا الإسرائيلية، منتصف الشهر المقبل، في التماس قدمه سكان القرية ضد قرار الاحتلال. ولا يزال رد الحكومة الإسرائيلية على الالتماس غير واضح، لكن قرارا بإخلاء القرية يتوقع أن يقود إلى رد فعل أميركي وربما إلى أزمة سياسية.

* * *